

## تداعيات أزمة فيروس كورونا المستجد ودور الشمول المالي في مواجهتها مع الإشارة إلى الاقتصاد المصري

د. هبه الباز\*

### ملخص

أدى تفشى فيروس كورونا المستجد في البلدان المختلفة إلى العديد من التداعيات الاقتصادية السلبية، والتي جاء على رأسها تراجع معدلات النمو الاقتصادي والتجارة العالمية، وتزايد معدلات البطالة والفقر. ولم تكن مصر بمنأى عن تلك التداعيات، حيث تأثرت قطاعات السياحة والطيران والتجارة وبعض القطاعات الصناعية تأثراً سلبياً من جراء تلك الأزمة. كما انخفضت الصادرات، وتراجعت كل من إيرادات قناة السويس وتحويلات العاملين بالخارج. ويستلزم الأمر لتخطي تلك الأزمة تضافر مختلف الجهود والاعتماد على توليفة مناسبة من السياسات المالية والنقدية، وغيرهما من السياسات والإجراءات. ويمكن أن يلعب الشمول المالي دوراً هاماً في مواجهة التداعيات السلبية الناتجة عن تفشى فيروس كورونا المستجد، وذلك لما له من آثار إيجابية متعددة، خاصة في أوقات الأزمات.

وإيماناً من الحكومة المصرية بأهمية الدور الذي يمكن أن يلعبه الشمول المالي في مواجهة التداعيات السلبية لتفشى فيروس كورونا، قامت ببذل العديد من الجهود واتخاذ العديد من الإجراءات اللازمة لدفع الشمول المالي. إلا أن الأمر يستلزم بذل المزيد من الجهود في ذلك المجال لتشجيع المؤسسات المالية على الاستمرار في منح الائتمان للأفراد والشركات، بل والتوسع فيه بشكل أكبر، وكذا تسهيل عملية فتح الحسابات المصرفية العادية، وإعادة النظر في أحجام الإيداعات اللازمة لفتح الحسابات، إلى جانب توسيع نطاق الخدمات المالية التي يمكن تقديمها بشكل إلكتروني أو عبر الهاتف، ورفع الحدود القصوى المفروضة على عمليات الدفع الإلكتروني عبر الهاتف المحمول، بالإضافة إلى توجيه المزيد من الدعم لمؤسسات التمويل متناهي الصغر، والتوسع بشكل أكبر في استخدام أجهزة الدفع اللاتلامسية. الكلمات الدالة: الشمول المالي - القطاع المالي - القطاع المصرفي - الخدمات المالية - أزمة كورونا - مصر

### Abstract

#### The Implications of Covid19 Pandemic and the Role of Financial Inclusion in Mitigating them: The Case of Egypt

The propagation of the Coronavirus among countries led to substantial negative implications. These implications include the decline of economic growth rates, and the rise of both unemployment and poverty rates. Egypt wasn't far from these negative implications, as sectors of tourism, aviation, as well as some industrial sectors suffered from negative impacts. In addition, exports, Suez Canal revenues, and remittances from workers abroad significantly decreased. To overcome this crisis, efforts need to be complimented. An appropriate mix of fiscal and monetary policies need to be settled in parallel to a variety of other diverse policies and procedures. Financial inclusion can play an integral role to face the negative implications of the Coronavirus spread, due to its positive impacts, certainly in crises times. As the Egyptian government believed in the importance of financial inclusion mitigating the negative implications of the Coronavirus pandemic, it provoked multiple efforts and measures to enhance financial inclusion. Still further efforts need to be established to encourage financial institutions to continue providing credit, even more to expand. In addition, the Egyptian Government needs to facilitate opening banking accounts, revise replacements to open accounts, expand the electronic and online banking and increase caps on e-payments using mobile phones.

**Keywords:** Financial inclusion- Financial sector- Banking Sector- Financial services- Covid19 pandemic- Egypt

\* أستاذ الاقتصاد المساعد ورئيس قسم السياسات المالية والنقدية - مركز السياسات الاقتصادية الكلية - معهد التخطيط القومي

## مقدمة

منذ إعلان منظمة الصحة العالمية، في نهاية ديسمبر 2019، ظهور فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19 COVID-19) في الصين، أخذ الفيروس في الانتشار في الدول المختلفة على مستوى العالم مثل الولايات المتحدة الأمريكية، وإيطاليا، وأسبانيا، وفرنسا، وألمانيا، وإنجلترا، وروسيا، والهند، وتركيا، وإيران، والإمارات، والكويت، والعديد من الدول الأخرى وصولاً إلى مصر.

وللتصدي لذلك الفيروس والحد من انتشاره، اتخذت الدول على مستوى العالم العديد من التدابير والإجراءات، والتي كان من أبرزها غلق الحدود، وإيقاف حركة الطيران، وفرض حظر التجوال الكلي أو الجزئي، وغلق المطاعم والمراكز التجارية...إلخ. ومثل تلك الإجراءات، وما سبقها وصاحبها من تداعيات سلبية أخرى ناتجة عن تفشى الفيروس ذاته، من شأنها أن تؤدي إلى مجموعة من الآثار الاقتصادية الانكماشية السلبية، والتي يأتي على رأسها تراجع معدلات النمو، وانخفاض مستويات التوظيف، وارتفاع معدلات البطالة، وتزايد معدلات الفقر.

ولمواجهة تلك الآثار السلبية، قامت الحكومة المصرية، فور انتشار الفيروس، باتخاذ العديد من التدابير والإجراءات التي تسعى لمواجهة تلك الآثار السلبية وتعزيز الشمول المالي في مصر. ويرجع السبب في ذلك إلى إدراك الحكومة المصرية للدور المهم الذي يمكن أن يلعبه الشمول المالي في أوقات الأزمات بصفة عامة، وفي ظل أزمة تفشى فيروس كورونا المستجد بصفة خاصة. وفي ظل بدء الموجة الثانية من تفشى فيروس كورونا المستجد في مصر، فإن الأمر يستلزم بذل المزيد من الجهود لاحتواء الآثار الاقتصادية السلبية التي يمكن أن تنجم عن تلك الموجة.

## مشكلة الدراسة

أدت أزمة انتشار فيروس كورونا المستجد، وما صاحبها من تدابير وإجراءات، إلى مجموعة من التداعيات الاقتصادية السلبية المختلفة. ولم تكن مصر بمنأى عن تلك التداعيات السلبية، حيث طالت تلك التداعيات العديد من الجوانب الاقتصادية. فلقد تأثرت القطاعات الصناعية في مصر، وكذا قطاعات الطيران والتجارة والسياحة تأثراً سلبياً من جراء تلك الأزمة. كما تراجعت الاستثمارات والصادرات، وانخفضت عائدات قناة السويس. ويستلزم الأمر، وبهدف مواجهة تلك التداعيات والحد من آثارها السلبية، تعزيز الشمول المالي في مصر وتوسيع نطاقه، وذلك لما يمكن أن يلعبه الشمول المالي من دور مهم في أوقات الأزمات.

وتطرح الدراسة مجموعة من التساؤلات التي تسعى للإجابة عليها. وتتلخص أبرز تلك التساؤلات في الآتي:

- ما هو التأثير المتوقع لأزمة فيروس كورونا المستجد على الاقتصاد العالمي؟
- ما هي التداعيات الاقتصادية السلبية الناجمة عن تفشى فيروس كورونا المستجد على الاقتصاد المصري؟
- ما هو الدور الذي يمكن أن يلعبه الشمول المالي في أوقات الأزمات بصفة عامة، وفي ظل أزمة تفشى فيروس كورونا المستجد بصفة خاصة؟
- ما هي أبرز الجهود التي بذلتها الحكومة المصرية لتعزيز الشمول المالي عقب تفشى فيروس كورونا المستجد؟ وما تقييمها؟
- ما هي الخطوات والإجراءات الإضافية التي يمكن اتخاذها لتوسيع نطاق الشمول المالي في مصر بدرجة أكبر، خاصة بعد بدء الموجة الثانية من تفشى فيروس كورونا المستجد في مصر؟

#### هدف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح أبرز التداعيات السلبية التي نتجت عن تفشى فيروس كورونا المستجد، والدور الذي يمكن أن يلعبه الشمول المالي في مواجهة التداعيات السلبية. كما تسعى الدراسة لطرح مجموعة من التوصيات التي يمكن أن تساعد متخذ القرار على توسيع نطاق الشمول المالي في مصر في الفترة المستقبلية، وبحيث يلعب دوراً أكبر في مواجهة التداعيات السلبية المتوقعة لانتشار فيروس كورونا المستجد، وبخاصة في ظل بدء الموجة الثانية من انتشار فيروس كورونا المستجد.

#### منهجية الدراسة

لتحقيق الهدف من الدراسة، ولمعالجة مشكلة الدراسة، والإجابة على تساؤلاتها، تعتمد الدراسة بشكل رئيسي على المنهج الاستنباطي. وتستخدم الدراسة أسلوب دراسة الحالة عند استعراض التداعيات السلبية التي أثرت على الاقتصاد المصري في ظل أزمة تفشى فيروس كورونا المستجد، والجهود التي قامت بها الحكومة المصرية لمواجهة تلك التداعيات. كما تستخدم الدراسة الأسلوب الوصفي والتحليلي لاستعراض وتحليل البيانات المتعلقة بالتداعيات السلبية لأزمة تفشى فيروس كورونا المستجد على كل من الاقتصاد العالمي والاقتصاد المصري، وعرض الجهود التي بذلتها الحكومة المصرية لمواجهة تلك التداعيات وتعزيز الشمول المالي، وتقييم تلك الجهود.

## خطة الدراسة

تبدأ الدراسة باستعراض أبرز التداعيات الاقتصادية السلبية الناتجة عن انتشار فيروس كورونا المستجد على كل من الاقتصاد العالمي والاقتصاد المصري، وتسليط الضوء على الدور المهم الذي يمكن أن يلعبه الشمول المالي في ظل الأزمات المالية والاقتصادية بصفة عامة، وفي مواجهة تداعيات أزمة تفشى فيروس كورونا المستجد بصفة خاصة. ثم تستعرض الدراسة وتقيم أبرز الجهود والخطوات التي اتخذتها الحكومة المصرية لتعزيز دور الشمول المالي في مواجهة التداعيات السلبية لأزمة فيروس كورونا المستجد. وتختتم الدراسة بمجموعة من النتائج والتوصيات.

## 1- التداعيات الاقتصادية السلبية الناجمة عن تفشى فيروس كورونا المستجد

## 1-1- تأثير أزمة فيروس كورونا المستجد على الاقتصاد العالمي

من المتوقع أن تتراجع معدلات النمو الاقتصادي بشكل ملحوظ في عام 2020، كنتيجة للتداعيات السلبية الناتجة عن تفشى فيروس كورونا المستجد. فأغلب البلدان التي تفشى فيها الفيروس بشدة وتأثرت من جرائه، مثل الصين، وكوريا الجنوبية، واليابان، وألمانيا، والولايات المتحدة الأمريكية... إلخ، قد شهدت تراجعاً في معدلات الإنتاج نتيجة لتفشى الفيروس - مما أدى لإصابة العاملين بالمرض وتغيبهم عن العمل- ونتيجة أيضاً لما صاحب تفشى الفيروس من إجراءات وتدابير اتخذتها الدول لمواجهة ذلك الانتشار والسيطرة عليه، حيث أغلقت العديد من المصانع، كما اضطر العديد من العاملين بالشركات للعمل من المنزل، وفرضت قيود على الحركة والسفر... إلخ. كل ذلك قد أدى بدوره إلى تراجع معدلات الإنتاجية والإنتاج، ومن ثم انخفاض العرض، وبخاصة أن الفيروس قد ضرب بالأساس أبرز البلدان الصناعية الكبرى في شرق آسيا ومنه انتشر إلى بقية البلدان الصناعية في أوروبا وأمريكا.

وجدير بالذكر، أن تلك البلدان تعد على المستوى العالمي حلقة رئيسية في سلاسل القيمة. ومن ثم، فإن تراجع معدلات الإنتاج والعرض لا يقتصر تأثيره على تلك البلدان فقط، وإنما يمتد تأثيره إلى بقية البلدان على مستوى العالم، وذلك عن طريق خلق نوع من العدوى في سلاسل التوريد Supply chain contagion من شأنها أن تصيب قطاعات الصناعات التحويلية في بقية الدول التي تقع ضمن شركائهم التجاريين الرئيسيين، والتي تعتمد في عملياتها التصنيعية على المنتجات الوسيطة المستوردة من الدول



التي تأثرت بشدة من جراء تفشى الفيروس. كما ستتأثر أيضاً الدول التي تعتمد في استهلاكها على المنتجات النهائية المستوردة من ذات الدول التي انتشر بها الفيروس<sup>1</sup>.

فمن المعروف أن صدمة العرض التي تصيب صناعة ما، أو دولة ما، عادة ما تتحول إلى صدمة عرض في باقي الصناعات أو البلدان، في ظل استخدام مخرجات هذه الصناعة كمدخلات في صناعة أخرى في ذات البلد أو في بلد آخر. فعلى سبيل المثال، تمثل الصادرات الصينية والكورية واليابانية مجتمعة ما يقرب من 25% من إجمالي الواردات الأمريكية، وأكثر من 50% من إجمالي الواردات الإلكترونية وواردات الحاسب الألى الأمريكية. ومن ثم، فإن تراجع الإنتاج بكل من الصين وكوريا واليابان سوف يؤدي بالطبع لتأثر الاقتصاد الأمريكي. كما أن نقص إنتاج أجزاء وقطع غيار السيارات في الصين أجبر شركة صناعة السيارات الكورية "هيونداي" على إغلاق مصانعها بكوريا مؤقتاً. وكذلك، فإن شركة صناعة السيارات اليابانية "تيسان" اضطرت هي الأخرى لغلاق أحد مصانعها باليابان مؤقتاً<sup>2</sup>.

أضف إلى ما سبق، أن التأثيرات السلبية لانتشار فيروس كورونا وما صاحبه من إجراءات لم تقتصر على جانب العرض فقط، وإنما امتدت لتشمل جانب الطلب أيضاً. وتعزى التأثيرات السلبية التي أصابت جانب الطلب لسببين رئيسيين. السبب الأول هو سبب إجرائي يرجع لتطبيق مجموعة الإجراءات المتعلقة بحظر التجوال الكلى أو الجزئي، والتي أدت في كثير من الأحيان لصعوبة وصول المستهلكين للأسواق، إلى جانب تعذر توفير خدمات التوصيل للمنازل في بعض الأحيان، مما أدى لانخفاض مستويات الطلب. أما السبب الثاني، فهو سبب نفسي سيكولوجي، حيث يميل الأفراد في أوقات الأزمات، وما يصاحبها من عدم وضوح الرؤية وسيادة ظروف عدم التأكد، لاتباع سلوك "الانتظار والترقب wait-and-see". وهو الأمر الذي يدفعهم لتأجيل قرارات الشراء والاستثمار خوفاً من المستقبل، على غرار ما حدث في الأزمة المالية العالمية 2008-2009، وساعد في حدوث صدمة طلب عالمية وانهيار مستويات التجارة على المستوى العالمي<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> Richard Baldwin and Beatrice Weder di Mauro, "Economics in the time of COVID-19", Center of Economic Policy Research, CEPR Press, 2020.

-Organization for Economic Co-operation and Development (OECD), "Coronavirus: The world economy at risk", OECD Interim Economic Assessment, March 2, 2020.

-United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), "The coronavirus shock: a story of another global crisis foretold", Trade and Development Report Update, March 9, 2020.

<sup>2</sup> Richard Baldwin and Eiichi Tomiura, "Thinking ahead about the trade impact of COVID-10", in Baldwin R. and Weder di Mauro, B. (ed.) "Economics in the time of COVID-19", CEPR Press, 2020.

<sup>3</sup> Beatrice Weder di Mauro, "Macroeconomics of the flu", in Baldwin R. and Weder di Mauro, B. (ed.) "Economics in the time of COVID-19", CEPR Press, 2020.

ولم يسلم قطاع الخدمات هو الآخر من التداعيات السلبية لانتشار فيروس كورونا. فقد تضررت القطاعات الخدمية من جراء تلك الأزمة بشكل كبير، وعلى رأسها قطاعات السياحة والطيران والشحن والفنادق والترفيه... إلخ. فلقد بلغت التقديرات الأولية للخسائر التي يمكن أن يعاني منها قطاع الطيران في عام 2020، وفقاً للاتحاد الدولي للنقل الجوي (IATA) ما يتخطى 29.3 مليار دولار أمريكي<sup>4</sup>. وكذلك، اضطرت شركة مايرسك Maersk، إحدى أكبر شركات الشحن البحري على مستوى العالم، لإلغاء العشرات من رحلات الشحن البحري. فلقد بلغت خسائر قطاع الشحن البحري وفقاً لتقديرات الغرفة الدولية للشحن (ICS) ما يعادل 350 مليون دولار أمريكي/أسبوعياً، حيث أنه في الفترة من منتصف يناير وحتى منتصف فبراير 2020 تم إلغاء أكثر من 350 ألف شحن حاوية<sup>5</sup>.

وفي ظل تلك التداعيات وتأثيراتها السلبية على مختلف الأنشطة الإنتاجية والخدمية، تنشأ ضغوط على المؤسسات المالية. وتحديد تلك التداعيات وتأثيراتها بدقة يعد أمراً صعباً في تلك المرحلة، لأنه يتوقف بالأساس على تطور الفيروس ومدى انتشاره مستقبلاً. وحيث أن ذلك الفيروس ما يزال مستجداً، فالمعلومات المعروفة عن خصائصه حتى الآن لا تمكن من التنبؤ بشكل دقيق بطريقة تطوره. وفي حال أن التداعيات السلبية لانتشار الفيروس لم تستمر طويلاً، فإن البنوك يمكنها أن تساعد من خلال توفير الدعم المالي اللازم للشركات التي تواجه صعوبات. إلا أن الوضع قد يزداد صعوبة مع طول فترة بقاء الفيروس وانتشاره، حيث سيؤدي ذلك بدوره للمزيد من التباطؤ في النشاط الاقتصادي، وكذا تعثر المزيد من الشركات، مما سيضع المزيد من الضغوط على المؤسسات المالية، ويمكن أن يعرض محافظ الائتمان الخاصة بتلك المؤسسات وملاءتها المالية للخطر. فمن المعلوم أن تزايد أحجام الديون غير القابلة للأداء، يعد بمثابة السبب الرئيسي لهشاشة البنوك<sup>6</sup>. أضف إلى ذلك، أن شعور الأفراد بالقلق وعدم وضوح

- Warwick McKibbin and Roshen Fernando, "The economic impact of COVID-19", in Baldwin R. and Weder di Mauro, B. (ed.) "Economics in the time of COVID-19", CEPR Press, 2020.

- United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), Op.Cit.

- Richard Baldwin and Beatrice Weder di Mauro, Op.Cit.

- Richard Baldwin and Eiichi Tomiura, Op. Cit.

<sup>4</sup> International Air Transport Association (IATA), "COVID-19 initial Impact assessment of the novel Coronavirus", IATA Economics, February 20, 2020, P.11, at: <https://www.iata.org/en/iata-repository/publications/economic-reports/coronavirus-initial-impact-assessment/>

<sup>5</sup> Beatrice Weder di Mauro, Op.Cit.

<sup>6</sup> Thorsten Beck, "Finance in the times of Coronavirus", in Baldwin R. and Weder di Mauro, B. (ed.) "Economics in the time of COVID-19", CEPR Press, 2020.

الرؤية المستقبلية بالنسبة لتداعيات فيروس كورونا المستجد أمامهم، قد يدفعهم في بعض الأحيان للإقبال على سحب ودائعهم ومدخراتهم من البنوك والاحتفاظ بها في شكل سائل بدافع الاحتياط، مما يشكل المزيد من الضغوط على المؤسسات المالية<sup>7</sup>.

ومع انكماش مستويات الطلب، وكذا تراجع معدلات الإنتاجية والإنتاج، وتأثر القطاعات الخدمية بشكل سلبي كبير، وتراجع حركة التجارة العالمية -نتيجة لتراجع حجم الصادرات وكذا انخفاض الطلب على الواردات-، وانخفاض إيرادات الشركات، وتعرض المؤسسات المالية للضغوط على النحو المذكور سلفاً، وما صاحبهم من تراجع كبير في مستويات أسعار النفط الخام، وانخفاض في معدلات الاستثمار، وانهيار في أسعار الأسهم، واضطراب في أسواق المال، أخذت معدلات النمو في التباطؤ، وانخفضت مستويات الأجور، وتراجعت معدلات التوظيف، وارتفعت نسب البطالة. ومثل تلك الصدمات الاقتصادية من شأنها أن تؤدي لزيادة كبيرة في معدلات الفقر، مما يصعب أيضاً من تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وهو الأمر الذي دفع بالمؤسسات والمنظمات الدولية لتعديل توقعاتها بالنسبة لمعدلات النمو الاقتصادي، والتوظيف، والتجارة العالمية في عام 2020، والتي كان قد سبق وضعها في عام 2019.

فوفقاً لتقرير "آفاق الاقتصاد العالمي"، الصادر عن صندوق النقد الدولي في أبريل 2020، من المتوقع أن يعاني الاقتصاد العالمي في عام 2020 من حالة انكماش اقتصادي أسوأ من تلك التي عانى منها العالم في ظل الأزمة المالية العالمية 2008-2009، وبحيث يتراجع معدل النمو الاقتصادي العالمي ليصل إلى -3% في عام 2020. كما يتوقع التقرير أن ينحسر الفيروس في النصف الثاني من عام 2020، وبحيث يرتفع معدل النمو الاقتصادي العالمي في عام 2021 بمقدار 5.8 نقطة مئوية<sup>8</sup>.

ولقد قام صندوق النقد الدولي بتعديل تلك التوقعات سابقة الذكر في تقريره الصادر في يونيو 2020، معللاً ذلك بأن التداعيات والتأثيرات السلبية لانتشار وباء فيروس كورونا المستجد على النشاط الاقتصادي في النصف الأول من عام 2020، كانت أكثر شدةً من تلك المتوقعة في تقرير أبريل. وبناء عليه، توقع التقرير الجديد الصادر في يونيو 2020 أن يتراجع معدل النمو الاقتصادي العالمي ليصل إلى -4.9%

<sup>7</sup> Stephen Cecchetti and Kermit Schoenholtz, "Contagion: Bank runs and COVID-19", in Baldwin R. and Weder di Mauro, B. (ed.) "Economics in the time of COVID-19", CEPR Press, 2020.

<sup>8</sup> International Monetary Fund (IMF), "The great lockdown" in "World Economic Outlook", April 2020.

في عام 2020، بانخفاض قدره 1.9 نقطة مئوية عن توقعاته الصادرة في أبريل 2020. كما توقع التقرير أن يصل معدل النمو العالمي إلى 5.4% في عام 2021.<sup>9</sup>

أما تقرير "تقييم الوضع الاقتصادي"، الذي أصدرته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في مارس 2020، فقد توقع أن يتراجع معدل النمو الاقتصادي العالمي بمقدار نصف درجة مئوية ليصبح 2.4% في عام 2020-مقارنة بـ 2.9% في عام 2019- ثم يعاود الارتفاع مرة أخرى ليصبح 3.3% في عام 2021، وذلك في ظل السيناريو المتفائل القائم على افتراضات أن الفيروس سينفشي في الصين، ولكنه سينفشي بدرجة أقل وبشكل متواضع وقابل للاحتواء في بقية البلدان - وهو الأمر الذي ثبت عدم صحته لاحقاً-. أما السيناريو الأسوأ، وهو الأقرب حالياً للواقع الفعلي، فقد افترض أن الفيروس سينتشر بشكل أوسع ليؤثر بشدة في دول قارة آسيا ومنطقة المحيط الهادئ وكذا الدول المتقدمة الشمالية في عام 2020. وفي ظل ذلك السيناريو المتشائم، من المتوقع أن ينخفض معدل النمو العالمي بمقدار 1.75 نقطة مئوية، ليصبح 1.4% في عام 2020، وأن يتراجع معدل نمو التجارة العالمي بمقدار 3.75 نقطة مئوية<sup>10</sup>.

ومع زيادة حدة أزمة فيروس كورونا المستجد واتساع نطاقها، قامت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية هي الأخرى بتعديل توقعاتها -سابقة الذكر- الواردة بتقرير مارس 2020، وذلك في تقريرها الخاص بـ "آفاق الاقتصاد العالمي لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية" الصادر عن المنظمة في يونيو 2020. وفي ظل ذلك التقرير الحديث، وضعت المنظمة سيناريوهين، الأول يعتمد على فرضية أن فيروس كورونا المستجد سيبلغ ذروته في الدول، ثم يأخذ بعدها في الانحسار، بينما يفترض السيناريو الثاني أنه سوف تكون هنالك موجة ثانية للفيروس ينشط خلالها مرة ثانية في أكتوبر/نوفمبر 2020، وهو ما حدث بالفعل في الواقع. وبناء عليه، توقع التقرير في ظل السيناريو الأول، أن يتراجع الناتج المحلي الإجمالي العالمي في عام 2020 بحوالي 6%، ثم يتزايد بمقدار 5.2% في عام 2021. بينما توقع التقرير أن يتراجع الناتج المحلي الإجمالي العالمي بحوالي 7.6% في ظل السيناريو الثاني، على أن يرتفع في عام 2021 ليصل إلى حوالي 2.8%. كما توقع التقرير أن معدل النمو الحقيقي للتجارة العالمية في عام 2020 سيتراجع هو الآخر بمقدار 9.5%، و 11.4% على التوالي في ظل كل من

<sup>9</sup> International Monetary Fund (IMF), "A crisis like no other, an uncertain recovery", in "World Economic Outlook Update", June 2020, at: <https://www.imf.org/e/Publications/WEO/Issues/2020/06/24/WEOUpdateJune2020>

<sup>10</sup> Organization for Economic Co-operation and Development (OECD), Op.Cit.

السيناريو الأول والثاني، على أن يأخذ في التحسن والتزايد مرة أخرى في عام 2021 ليصل إلى 6% و2.5% على التوالي في ظل كل من السيناريو الأول والثاني<sup>11</sup>.

أما البنك الدولي، فقد توقع في تقريره " الآفاق الاقتصادية العالمية " الصادر في يونيو 2020، أن الناتج المحلي الإجمالي العالمي سوف يتراجع في عام 2020 بمعدل 5.2%، وأن يصاحب ذلك تراجعاً في متوسط نصيب الفرد من الدخل يصل معدله إلى 6.2% في ذات العام، مشيراً إلى أن موجة الانكماش الاقتصادي التي ستحدث في عام 2020 هي الأشد على مدار عدة عقود. ويتوقع التقرير أن يبدأ الاقتصاد العالمي في التعافي بحلول عام 2012 بحيث يرتفع معدل النمو العالمي في ذلك العام ليصل إلى 4.2%. كما يتوقع التقرير أيضاً أن حجم التجارة العالمية سيتراجع بمعدل 13.4% في عام 2020، ثم يتزايد بمعدل 5.3% في عام 2021<sup>12</sup>.

وفي ظل مثل تلك التوقعات التشاؤمية، تتوقع منظمة العمل الدولية أن تتأثر أسواق العمل بدورها، وتتزايد معدلات البطالة في عام 2020. وهو الأمر الذي أكدت عليه المنظمة في تقريرها الصادر في يونيو 2020 والذي أوضح أن العالم قد خسر في الربع الأول من عام 2020 ما يقرب من 5.4% من عدد ساعات العمل المتحققة في الربع الأخير من عام 2019، بما يعادل خسارة 155 فرصة عمل بدوام كامل. كما تشير التقديرات الأولية عن الربع الثاني من عام 2020 الواردة بالتقرير إلى أن تلك الخسارة سوف تزداد حدة في الربع الثاني من عام 2020 بحيث أن العالم سيخسر ما يقرب من 14% من عدد ساعات العالم المتحققة في الربع الأخير من عام 2019 بما يعادل خسارة حوالي 400 مليون فرصة عمل بدوام كامل<sup>13</sup>.

ومن غير المتوقع، وفقاً لتوقعات وتقديرات منظمة العمل الدولية، أن تعود معدلات التوظيف والبطالة لسابق عهدا قبل الأزمة بنهاية عام 2020. فوفقاً للسيناريو المتفائل الذي وضعته المنظمة، والذي يقوم على افتراض أن الاقتصادات ستتعافى سريعاً من تبعات وآثار الأزمة، من المتوقع أن يسجل الربع الأخير من عام 2020 انخفاض قدره 4.9% في عدد ساعات العمل مقارنة بذات الربع من العام السابق (أي ما يعادل خسارة 140 مليون فرصة عمل بدوام كامل). بينما يتوقع السيناريو المتشائم أن تصل

<sup>11</sup> Organization for Economic Co-operation and Development (OECD), "OECD Economic Outlook", Volume 2020, Issue 1, N.107, OECD Publishing, Paris, June 2020, P.14, 15.

<sup>12</sup> The World Bank, "Pandemic, recession: The global economy in crisis", in "Global Economic Prospects", June 2020.

<sup>13</sup> International Labour Organization (ILO), "COVID-19 and the world of work. Fifth edition. Updated estimates and analysis", ILO Monitor, June 30, 2020, P.6.

تلك الخسارة لحوالي 340 مليون فرصة عمل بدوام كامل، أي بنسبة 11.9% عدد ساعات عمل ضائعة بالمقارنة بالربع الأخير من عام 2019<sup>14</sup>. كما تتوقع المنظمة أيضاً أن معدلات العاملين الفقراء working poor<sup>15</sup> سوف تتصاعد بدورها، مثلها مثل معدلات عدم الاستغلال الكامل لمهارات وطاقات العاملين<sup>16</sup> underemployment، في ظل الأزمة<sup>17</sup>.

ومن المتوقع أيضاً، وفي ضوء ما سبق، أن تتزايد معدلات الفقر هي الأخرى في ظل أزمة فيروس كورونا المستجد. فقد توقع البنك الدولي أن تؤدي الأزمة وتداعياتها إلى زيادة نسبة الفقر المدقع على مستوى العالم في عام 2020 من 8.23% في عام 2019 إلى 8.82% وفقاً للسيناريو المتفائل و9.18% وفقاً للسيناريو المتشائم، وبحيث يسقط ما يقرب من 71 مليون فرد على مستوى العالم تحت خط الفقر المدقع وفقاً للسيناريو المتفائل، بينما يسقط ما يقرب من 100 مليون فرد في ظل السيناريو المتشائم. وتعد هذه الزيادة في معدلات الفقر المدقع بمثابة ضربة قاسمة لإنجاز من أهم الإنجازات الإنمائية، حيث تعد تلك الزيادة أول زيادة تحدث في معدلات الفقر المدقع منذ عام 1998. ذلك أن معدلات الفقر المدقع أخذت في التناقص بشكل مستمر منذ عام 1998، وبخاصة بعد البدء في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ومن بعدها أهداف التنمية المستدامة<sup>18</sup>.

## 1-2- تأثير أزمة فيروس كورونا المستجد على الاقتصاد المصري

فيما يتعلق بوضع الاقتصاد المصري، فلم يكن بمنأى عن تلك التداعيات السلبية. فمصر تعد بمثابة شريكاً تجارياً رئيسياً للعديد من الدول التي أصابها الأزمة بشدة مثل الصين، والولايات المتحدة الأمريكية، وبعض الدول الأوروبية والعربية، ومن ثم، فإنه من المنطقي أن تتأثر هي الأخرى بعدوى سلاسل

<sup>14</sup> Ibid, P.12.

<sup>15</sup> العمال الفقراء working poverty وفقاً لمنظمة العمل الدولية هم الأفراد الذين يعملون ويتقاضون أجوراً إلا أن تلك الأجور لا تمكنهم من العيش فوق خط الفقر. لمزيد من التفاصيل، راجع:

International Labour Organization (ILO), "The working poor or how a job is no guarantee of decent living conditions", ILOSTAT Spotlight on Work Statistics, N.6, April 2019, at: [https://ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---stat/documents/publication/wcms\\_696387.pdf](https://ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---stat/documents/publication/wcms_696387.pdf)

<sup>16</sup> يشير مصطلح عدم الاستغلال الكامل لمهارات وطاقات العاملين underemployment إلى وجود حالة من عدم الاستخدام الكامل أو الأمثل حيث تتواجد عندما يشغل الفرد فرصة عمل لا تستغل كامل مهاراته وطاقاته أو أنها ليست بدوام كامل، وبحيث قد يجلس العامل بلا عمل فعلي يوديه أثناء ساعات العمل الرسمية على الرغم من تواجده في محل العمل. لمزيد من التفاصيل، راجع:

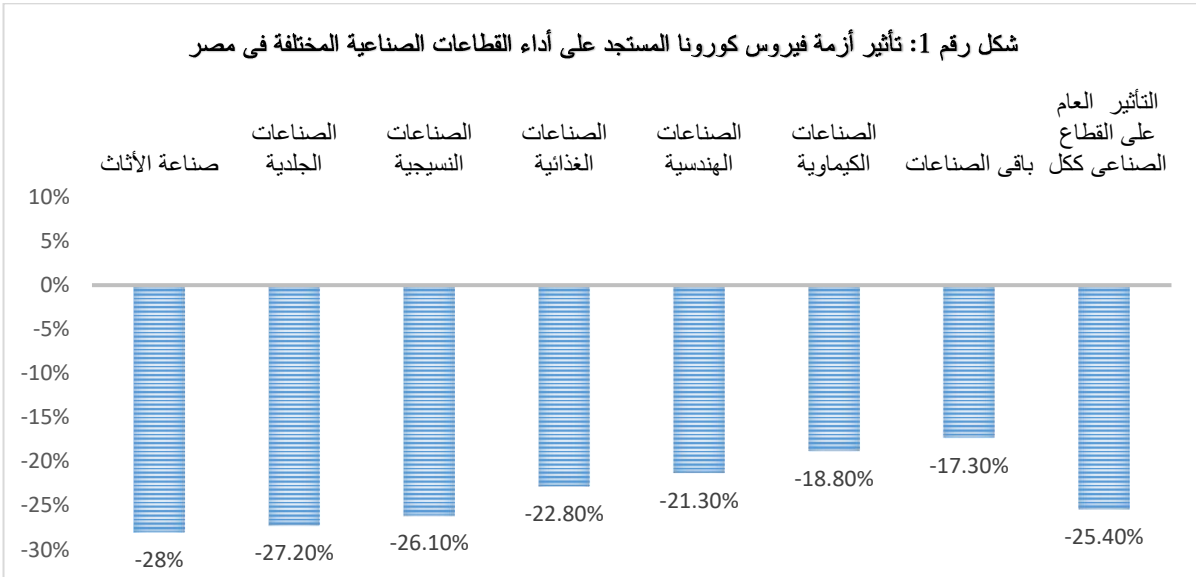
International Labour Organization (ILO), "International definitions and prospects of underemployment statistics", November 1, 1999, at: [http://https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---stat/documents/publication/wcms\\_091440.pdf](http://https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---stat/documents/publication/wcms_091440.pdf)

<sup>17</sup> International Labour Organization (ILO), "COVID-19 and the world of work: Impact and policy responses", ILO Monitor, N.1, March 18, 2020.

<sup>18</sup> The World Bank, "Projected poverty impacts of COVID", June 8, 2020, at: <http://pubdocs.worldbank.org/en/461601591649316722/Projected-poverty-impacts-of-COVID-19.pdf>

التوريد وانخفاض مستويات الطلب وتراجع تدفقات الاستثمارات الأجنبية. وبصفة عامة، فقد أثرت التداعيات السلبية لتفشي فيروس كورونا على العديد من الجوانب الاقتصادية في مصر، حيث تأثرت القطاعات الصناعية، وكذا قطاعات الطيران والتجارة والسياحة تأثراً سلبياً من جراء تلك الأزمة. كما تراجعت الاستثمارات والصادرات، وانخفضت عائدات قناة السويس.

ووفقاً للدراسة التي أعدها مركز تحديث الصناعة بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO)، تراجع أداء القطاع الصناعي المصري ككل بنسبة 25.4% من جراء وقوع الأزمة. ويعد أكثر القطاعات تضرراً قطاع صناعة الأثاث (والذي تراجع نشاطه بنسبة 28%)، يليه قطاعي الصناعات الجلدية (27.2%)، والصناعات النسيجية (26.1%)، ثم قطاعات الصناعات الغذائية (22.8%) والصناعات الهندسية (21.3%)، والصناعات الكيماوية (18.8%)، وباقي القطاعات (17.3%) (شكل رقم 1). ويرجع السبب الرئيسي في تراجع الأداء على مستوى كافة القطاعات إلى تراجع المبيعات المحلية والتصدير بنسبة كبيرة. وهو الأمر الذي أدى بدوره إلى انخفاض السيولة النقدية لدى الشركات، مما اضطرها لتخفيض حجم العمليات الإنتاجية وتخفيض العمالة<sup>19</sup>.

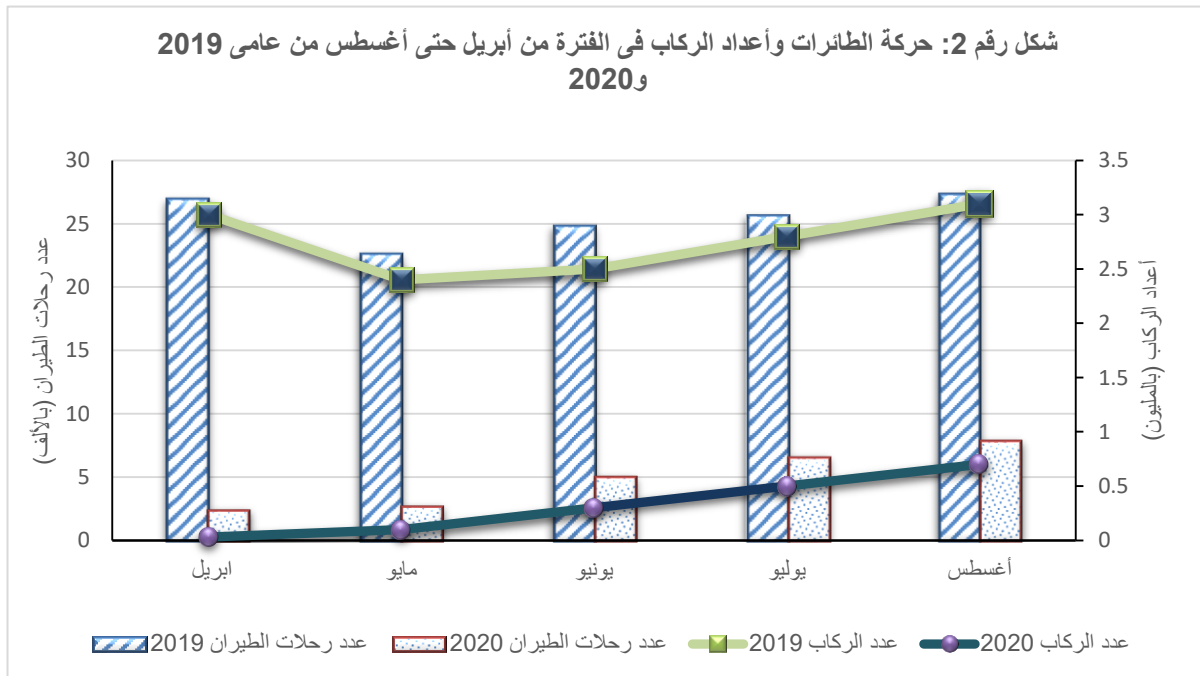


المصدر: مركز تحديث الصناعة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، "تأثير جائحة كورونا على القطاع الصناعي في مصر"، سلسلة مؤشرات قطاع الصناعة، الإصدار الأول، أغسطس 2020.

<sup>19</sup> مركز تحديث الصناعة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، "تأثير جائحة كورونا على القطاع الصناعي في مصر"، سلسلة مؤشرات قطاع الصناعة، الإصدار الأول، أغسطس 2020، على موقع:

[https://www.unido.org/sites/default/files/files/2020-10/Industrial\\_Performance\\_Index\\_Egypt\\_COVID19.pdf?fbclid=IwAR1yg3X-1S2F6X3aft0-HGUhd5khMEIOskh5cONUnlS4jolVh30Y6y\\_-kNU](https://www.unido.org/sites/default/files/files/2020-10/Industrial_Performance_Index_Egypt_COVID19.pdf?fbclid=IwAR1yg3X-1S2F6X3aft0-HGUhd5khMEIOskh5cONUnlS4jolVh30Y6y_-kNU)

وتشير دراسة مركز تحديث الصناعة أيضاً إلى أن الأزمة قد أثرت بالسلب على كل من الشركات المصدرة وغير المصدرة، إلا أن التأثير الأشد قد عانت منه الشركات المصدرة والتي واجهت انخفاضاً كبيراً في حجم مبيعاتها. كما أثرت الأزمة على الشركات الكبيرة وكذا الصغيرة والمتوسطة. وتعد الشركات الصغيرة والمتوسطة هي الأكثر تضرراً بالأزمة، خاصة فيما يختص بتوفير السيولة وضمان استمرارية قوة العمل، بينما تأثرت الشركات الكبيرة بشكل أكبر فيما يختص بجوانب المبيعات والتصدير. كما عانى قطاع الطيران هو الآخر من الآثار السلبية للأزمة، إذ تراجعت حركة الطائرات وانخفضت أعداد الركاب. فقد تراجع عدد رحلات الطيران على نحو ملحوظ ليصل إلى 2.4، و2.7 ألف رحلة طيران في كل من أبريل ومايو 2020 على التوالي، وذلك مقارنة بـ 26.9، و22.6 ألف رحلة في كل من أبريل ومايو 2019 على التوالي (شكل رقم 2). وكذلك الحال بالنسبة لأعداد ركاب الطائرات، والتي شهدت بدورها تراجعاً شديداً. فقد انخفض عدد الركاب ليصل إلى 30 و100 ألف راكب على التوالي في كل من أبريل ومايو 2020، مقارنة بـ 3، و2.4 مليون راكب على التوالي في كل من أبريل ومايو 2019 (شكل رقم 2). وعلى الرغم من تحسن الوضع نسبياً في الأشهر التالية وتزايد عدد رحلات الطيران وأعداد الركاب، إلا أنها لا تزال أدنى بكثير من مستوياتها السابقة على حدوث الأزمة.



المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، "النشرة المعلوماتية"، أعداد متفرقة.



ولم تسلم حركة النقل البحري هي الأخرى من التداعيات السلبية لتفشي فيروس كورونا. فلقد انخفض عدد ركاب النقل البحري ليصل إلى 4.2 ألف راكب فقط في الربع الثاني من عام 2020، وذلك مقارنة بـ 104.1 ألف راكب في الربع الأول من ذات العام، و165 ألف راكب في الربع الثاني من العام السابق عليه<sup>20</sup>.

وتأثرت حركة التجارة بالسلب أيضاً في ظل أزمة تفشي فيروس كورونا المستجد. فلقد تراجع كميات البضائع المنقولة بحراً لتصل إلى 39.2 مليون طن في الربع الثاني من عام 2020، وذلك مقارنة بـ 43.3 مليون طن في الربع الثاني من العام السابق عليه<sup>21</sup>. كما شهدت كميات البضائع المنقولة بالطائرات انخفاضاً هي الأخرى، حيث وصلت إلى 17.1، و15 ألف طن على التوالي في كل من أبريل ومايو 2020، وذلك مقارنة بـ 24.3، و24 ألف طن في كل من أبريل ومايو من العام السابق عليه. واستمرت الكميات المنقولة بالطائرات في الأشهر التالية أقل من نظيراتها المسجلة قبل حدوث الأزمة وتفشي فيروس كورونا<sup>22</sup>.

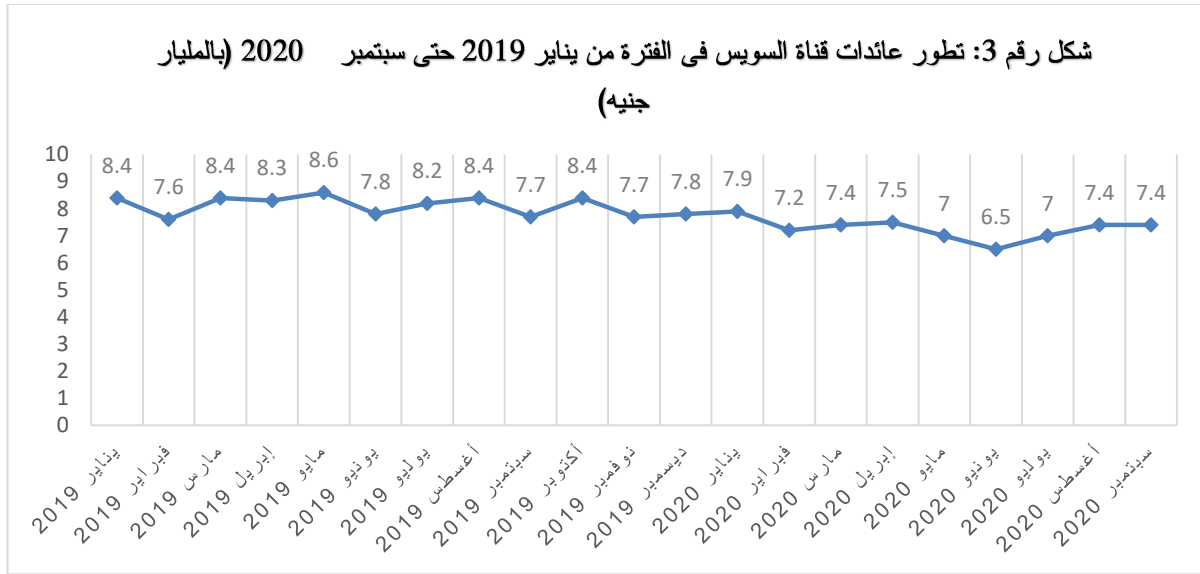
كما تراجع أعداد السفن العابرة بقناة السويس وحمولاتها. فلقد انخفضت أعداد السفن العابرة لتصل إلى 1381 سفينة في يونيو 2020، مقارنة بعدد 1476 سفينة في يونيو 2019. كما انخفضت حمولات السفن لتصل إلى 84.2 مليون طن في يونيو 2020، مقارنة بـ 98.2 مليون طن في يونيو من العام السابق<sup>23</sup>. وبناء عليه، انخفضت عائدات قناة السويس لتصل إلى 7.2 مليار جنيه فقط في فبراير 2020، وذلك مقارنة بـ 7.6 مليار جنيه في فبراير 2019. ولقد استمر ذلك التراجع في العائدات ليبلغ ذروته في يونيو 2020 حيث بلغت العائدات في ذلك الشهر 6.5 مليار جنيه فقط، بانخفاض قدره 1.3 مليار جنيه مقارنة بذات الشهر من العام السابق (شكل رقم 3).

<sup>20</sup> الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، "النشرة المعلوماتية"، عدد رقم 104، جمهورية مصر العربية، أكتوبر 2020، ص7.

<sup>21</sup> المرجع السابق، ص7.

<sup>22</sup> المرجع السابق، ص8.

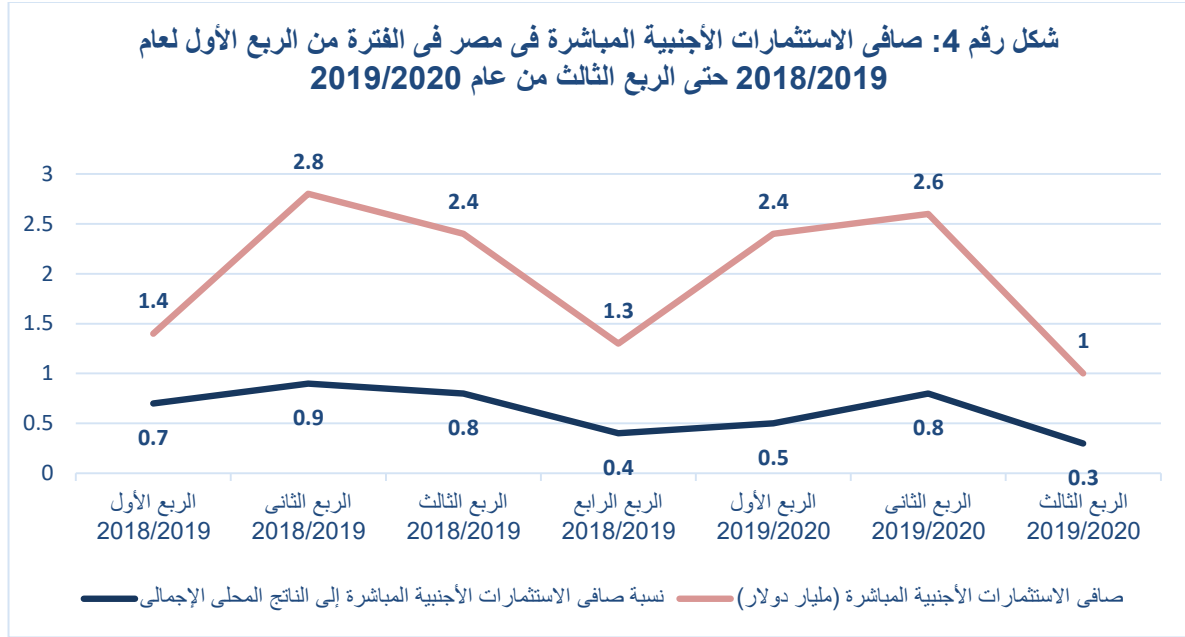
<sup>23</sup> الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، "النشرة المعلوماتية"، عدد رقم 101، جمهورية مصر العربية، يوليو 2020.



المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، "النشرة المعلوماتية"، أعداد مختلفة.

وكذلك، تراجعت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى مصر. فلقد انخفض حجم الاستثمارات الأجنبية المتدفقة للداخل في الربع الثالث من عام 2020/2019 ليلعب 3.6 مليار دولار، وذلك مقارنة بـ 4.9 مليار دولار في الربع الثاني من ذات العام. وفي المقابل، تزايد حجم الاستثمارات الأجنبية المتدفقة للخارج ليلعب 2.6 مليار دولار في الربع الثالث من عام 2020/2019، وذلك مقابل 2.3 مليار دولار في الربع الثاني من ذات العام<sup>24</sup>. ومن ثم، فقد تراجع حجم صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة بمصر ليصبح واحد مليار دولار فقط (بنسبة 0.3% من الناتج المحلي الإجمالي) في الربع الثالث من عام 2020/2019، وذلك مقابل 2.6 مليار دولار في الربع الثاني من ذات العام، و 2.4 مليار دولار في الربع الثالث من العام السابق عليه (شكل رقم 4).

<sup>24</sup> الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، "النشرة المعلوماتية"، عدد رقم 103، جمهورية مصر العربية، سبتمبر 2020، ص 15.



وفي ظل الإجراءات الاحترازية التي تم إتباعها لمواجهة الأزمة والتي جاء على رأسها حظر السفر وتعليق حركة الطيران، توقفت حركة السياحة. وهو الأمر الذي ألحق الضرر بقطاع السياحة المصري بشكل كبير، بحيث تراجعت إيراداته وعانى من الخسائر. فلقد تراجعت قيمة بند المتحصلات الخدمية عن السياحة والسفر في ميزان المدفوعات لتصل إلى 2305 مليون دولار في الربع الثالث من عام 2020/2019، وذلك مقابل 4194، و3056 مليون دولار في الربع الأول والثاني على التوالي من ذات العام المالي<sup>25</sup>. وكذلك، تراجعت الصادرات تراجعاً ملحوظاً بحيث شهدت معدل نمو سالباً بلغت نسبته 48.5% في الربع الرابع من عام 2020/2019<sup>26</sup>. وكل ذلك أثر بدوره بالسلب على ميزان المدفوعات، والذي حقق عجزاً كلياً في الربع الثالث من عام 2020/2019 بلغ قدره 5.25 مليون دولار، وذلك مقابل فائض كلي بلغ قدره 148 مليون دولار في الربع الثاني من ذات العام، و1.42 في الربع الثالث من العام السابق عليه<sup>27</sup>.

أضف إلى ما سبق، أن معدل الادخار المحلي قد تراجع هو الآخر بشكل ملحوظ خلال الفترة من أبريل 2020 حتى يونيو 2020، ليسجل معدل نمو سالباً قدره 108.4% (-). ومن ثم، فقد تراجعت نسبة الادخار إلى الناتج المحلي الإجمالي في ظل الأزمة لتسجل نسبة 1.1% (-) في ذات الفترة. وهو الأمر

<sup>25</sup> وزارة المالية، "التقرير المالي الشهري"، سبتمبر 2020، ص 67.

<sup>26</sup> المرجع السابق، ص 67.

<sup>27</sup> المرجع السابق، ص 68.

الذي انعكس بالسلب على معدل نمو الاستثمارات المحلية والذي تراجع هو الآخر بنسبة 55.9% في الفترة من أبريل إلى يونيو 2020، لتصبح نسبة الاستثمارات المحلية إلى الناتج المحلي الإجمالي 8.4% في ذات الفترة مقارنة بـ 14.4% في الفترة من يناير لمارس 2020<sup>28</sup>.

وفي ظل تراجع أداء القطاعات الصناعية المصرية وما تزامن معه من تراجع في حركة الطيران والتجارة، إلى جانب انخفاض عائدات قناة السويس والسياحة والصادرات، وتدنى معدلات الادخار والاستثمار على النحو المشار إليه سلفاً، تأثرت بالسلب معدلات نمو الناتج المحلي، وكذا معدلات البطالة. فلقد شهد الناتج المحلي الحقيقي بأسعار السوق معدل نمو سالباً في الربع الرابع من 2020/2019 يقدر بحوالي 1.7(-)%، وذلك مقابل معدل نمو قيمته 5% في الربع الثالث من ذات العام المالي. ومن ثم، فإن مصر لن تتمكن في ظل تداعيات الأزمة من تحقيق معدل النمو المستهدف لعام 2020/2019 والذي يصل إلى 5.8%، حيث تشير التقديرات المبدئية الواردة بالتقرير المالي الشهري الصادر عن وزارة المالية في سبتمبر 2020 إلى أن متوسط معدل النمو المتوقع في عام 2020/2019 يقدر بحوالي 3.6% (مقارنة بـ 5.6% في عام 2019/2018)<sup>29</sup>.

كما تزايدت معدلات البطالة لتصل إلى 9.6% في الربع الثاني من عام 2020، وذلك مقابل 7.7% في الربع الأول من ذات العام، و7.5% في الربع الثاني من العام السابق عليه. وتعد الإناث، مقارنة بالذكور، أكثر تضرراً من التداعيات السلبية للأزمة وخاصة فيما يتعلق بالبطالة. كما تعد الإناث في الحضر أكثر تضرراً مقارنة بمثيلتهن في الريف، وكذا مقارنة بالذكور في الحضر. فلقد بلغت نسبة البطالة بين الإناث في الحضر 18.5% في الربع الثاني من عام 2020، وذلك مقابل 13.7% بين الإناث في الريف، و11.2% بين الذكور في الحضر في ذات الفترة<sup>30</sup>.

وبناء عليه، يستلزم الأمر، لتخطي التداعيات السلبية لأزمة فيروس كورونا المستجد، تضافر الجهود والاعتماد على توليفة مناسبة من السياسات المالية والنقدية، وغيرهما من السياسات والإجراءات للخروج بالاقتصاد من الأزمة سريعاً وبأقل قدر من الخسائر، وحتى لا تسفر عن أزمة نظامية. كما يمكن أن يلعب الشمول المالي دوراً هاماً في المرحلة الراهنة لما له من آثار إيجابية متعددة في الظروف العادية بصفة عامة، وفي أوقات الأزمات بصفة خاصة.

<sup>28</sup> المرجع السابق، ص 1.

<sup>29</sup> وزارة المالية، "التقرير المالي الشهري"، جمهورية مصر العربية، سبتمبر 2020، ص 1.

<sup>30</sup> الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، "النشرة المعلوماتية"، عدد رقم 104، جمهورية مصر العربية، أكتوبر 2020، ص 30.

## 2- الشمول المالي والحد من الآثار السلبية لأزمة فيروس كورونا المستجد

يشير مصطلح الشمول المالي، بصفة عامة، إلى قدرة الأفراد والشركات- وبخاصة الأفراد ذوي الدخل المنخفض والشركات الصغيرة والمتوسطة- في مجتمع ما على الوصول إلى الخدمات المالية المختلفة واستخدامها<sup>31</sup>. فالشمول المالي، وفقاً لتعريف البنك الدولي، يعبر عن تمتع الأفراد والشركات بإمكانية النفاذ إلى المنتجات والخدمات المالية المفيدة التي تلبى احتياجاتهم - مثل المعاملات والمدخرات والمدفوعات والائتمان والتأمين- بأسعار معقولة، وبحيث تقدم لهم تلك الخدمات بطريقة تتسم بالمسؤولية والاستدامة<sup>32</sup>. أما "الشراكة العالمية للشمول المالي" "Global Partnership for Financial Inclusion (GPI)" فتعرف الشمول المالي على أنه تمتع البالغين (بسن 15 عاماً فأكثر) بإمكانية الوصول والاستفادة الفعالة من الخدمات المالية - ذات النوعية الجيدة - المقدمة من قبل المؤسسات المالية الرسمية، واستخدامها بتكلفة ملائمة لكل من المستهلك ومقدم الخدمة<sup>33</sup>.

ويعرف البنك المركزي المصري الشمول المالي على أنه إتاحة الخدمات المالية -مثل حسابات التوفير، والحسابات الجارية، وخدمات الدفع والتحويل، والتأمين، والتمويل والائتمان، وغيرها من المنتجات والخدمات المالية المختلفة - لمختلف فئات المجتمع، سواء أفراد أو مؤسسات، مع العمل على تمكينهم من استخدام تلك الخدمات، وتقديمها لهم بجودة مناسبة وبأسعار معقولة، وذلك من خلال القنوات الرسمية للنظام المالي الرسمي، مع ضرورة توفير الحماية المالية للمستهلك<sup>34</sup>.

وهكذا، يتضح أن الشمول المالي يهتم بقياس مدى إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية. كما يتسع مفهومه ليشمل أيضاً الجانب المتعلق بمدى استخدام الأفراد والشركات للخدمات المالية، ومدى جودة تلك الخدمات. وللشمول المالي العديد من الآثار الإيجابية التي تنتج عن تطبيقه وتوسيع نطاقه، كما أنه يلعب دوراً هاماً في أوقات الأزمات. فالشمول المالي يوفر مجموعة متنوعة من الخدمات والآليات التي يمكن

<sup>31</sup> Naoyuki Yoshino and Peter J. Morgan, "Financial inclusion, financial stability and income inequality: Introduction", The Singapore Economic Review (SER), Vol. 63(1), March 2018, p.1, at: <http://www.worldscientific.com/doi/pdf/10.1142/S0217590818020022>

<sup>32</sup> The World Bank, "Financial inclusion: Overview", at: <https://www.worldbank.org/en/topic/financialinclusion/overview>

<sup>33</sup> Global partnership for financial inclusion (GPI), "Financial inclusion action plan", 2017, p.6, at: <http://www.gpi.org/sites/gpi/files/documents/2017%20G20%20Financial%20Inclusion%20Action%20Plan%20final.pdf>

<sup>34</sup> البنك المركزي المصري، "كتاب دوري بتاريخ 6 أبريل 2017 بشأن الأسبوع العربي للشمول المالي"، 6 أبريل 2017، على موقع:

<https://www.cbe.org.eg/ar/Pages/HighlightsPages/-بشأن-الأسبوع-العربي-للشمول-المالي.aspx>

الاستعانة بها في أوقات الأزمات للتخفيف من حدة الآثار السلبية المصاحبة للأزمة. كما يزيد الشمول المالي من درجات الاستقرار المالي، وبخاصة في أوقات الأزمات، بالإضافة إلى أنه يساهم في دفع معدلات النمو الاقتصادي، وتخفيض معدلات الفقر، وتعزيز جهود التنمية الاقتصادية.

ففي ظل انتشار فيروس كورونا المستجد، يتيح الشمول المالي إمكانية الاستغناء عن التعامل بالعملة الورقية، والتي قد تكون سبباً رئيسياً في نقل الفيروس من شخص لآخر نتيجة لتلوثها بالفيروس، والاستعاضة عن ذلك بالتعاملات الإلكترونية. كما تمكن المدفوعات الإلكترونية وغيرها من الخدمات المالية التي يمكن أن تقدم إلكترونياً، أو عبر الهاتف الاستمرار في تقديم الخدمات المالية المختلفة للمواطنين دون اضطرارهم للتواجد والتزام بالبنوك. وكل ذلك يساعد بدوره على الحد من انتشار العدوى.

ففي ذلك الصدد، أكدت دراسة "أوزيلي" (2020)<sup>35</sup>، والتي اهتمت بطرح مجموعة من السياسات التي يمكن أن تساعد على تعزيز الشمول المالي ليتمكن من لعب دوراً محورياً أثناء أزمة فيروس كورونا المستجد، على أن التكنولوجيا المالية Fintech، وما يمكن أن تقدمه من خدمات مالية، يمكنها أن تقدم وسيلة آمنة لتحويل الأموال مباشرة باستخدام الهواتف المحمولة. فهي تمكن الأفراد من دفع الفواتير ودفع مقابل الخدمات والمنتجات التي يحتاجون إليها، وتحويل الأموال لأي حساب مصرفي داخل أرجاء الدولة ذاتها أو خارج حدود الدولة.

كما أكدت دراسة "كاسرادزي" (2020)<sup>36</sup>، والتي اهتمت بدراسة التحديات التي تعوق تحقيق الشمول المالي للفقراء وكذا الشركات الصغيرة والمتوسطة في ظل أزمة فيروس كورونا المستجد، على ضرورة الاستغناء، قدر المستطاع، عن التعامل بالعملة الورقية، والاستعاضة عنها بالبطاقات اللاتلامسية، والمحافظ الإلكترونية، والأنترنت البنكي... إلخ، بهدف التقليل من فرص انتشار العدوى. كما ركزت على أهمية الدور الذي يمكن أن يلعبه الشمول المالي في ظل أزمة فيروس كورونا المستجد، مشيرة إلى أن الاعتماد في ظل جائحة كورونا على الخدمات المالية الرقمية، وبخاصة خدمات المدفوعات أو التحويلات الرقمية، يعد عنصراً هاماً للغاية في تيسير إمكانية الأفراد لتحويل الأموال لأسرهم دون

<sup>35</sup> Peterson K. Ozili, "Financial inclusion and Fintech during COVID-19 crisis: Policy solutions", SSRN Electronical Journal, July 2020, at: [https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract\\_id=3585662](https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=3585662)

<sup>36</sup> Tea Kasradze, "Challenges facing financial inclusion due to the COVID-19 Pandemic", European Journal of Marketing and Economics, Vol. 3, Issue 2, May-August 2020, at: [https://www.researchgate.net/publication/343657970\\_Challenges\\_Facing\\_Financial\\_Inclusion\\_Due\\_to\\_the\\_COVID-19\\_Pandemic](https://www.researchgate.net/publication/343657970_Challenges_Facing_Financial_Inclusion_Due_to_the_COVID-19_Pandemic)

الحاجة للانتقال، وما قد يحمله من مخاطر نقل العدوى، أو ما قد يواجهه من صعوبات في ظل القيود المفروضة على السفر والحركة، وبخاصة لو تعلق الأمر بتحويل أموال من مرسل في دولة ما لأسرته في دولة أخرى. كما يفضل في وقت الأزمة تخفيض رسوم تلك التحويلات لتشجيع الأفراد على استخدامها بشكل أكبر.

كذلك، أشارت دراسة "كاسرادزى" إلى أن التوسع في تطبيق الشمول المالي من شأنه أن يساعد المواطنين على مواجهة الآثار السلبية للأزمات، وذلك من خلال توفير التمويل اللازم لمن فقدوا وظائفهم، أو لمن اضطروا لأخذ إجازات غير مدفوعة الأجر، أو لغيرهم من الفئات الهشة التي تأثرت بالسلب. أضف إلى ذلك، أن توفير الدعم اللازم لمؤسسات التمويل متناهي الصغر يمكنها من لعب دورها في مساندة الشركات الصغيرة والمتوسطة، وغيرها من الفئات الهشة، في تخطي الأزمة.

أما دراسة "الزغبى وزملائها" (2017)<sup>37</sup> فقد أكدت هي الأخرى على أن الشمول المالي يمكنه أن يلعب دوراً إيجابياً في أوقات الأزمات. ويرجع السبب في ذلك إلى أن النفاذ إلى الخدمات المالية -من خدمات دفع وادخار وائتمان وتأمين- يزيد من مرونة وقدرة الأفراد على مواجهة الصدمات، ويوفر الدعم اللازم للمعيشة، ويحفز النشاط الاقتصادي. فخدمات الدفع والتحويلات المالية وما توفره للأفراد من وسيلة آمنة وسهلة لإرسال النقود، تساعدهم على توسيع نطاق الأفراد الذين يمكن الاستعانة بهم للحصول على التمويل في أوقات الأزمات، ومن ثم تمكنهم من الحفاظ على مستوياتهم الاستهلاكية في تلك الأوقات، وتنعكس بالإيجاب في النهاية على النشاط الاقتصادي المحلي. ففي كينيا، ساعد نظام خدمات الدفع باستخدام الهاتف المحمول M-Pesa المواطنين على مواجهة الصدمات المتعلقة بالظروف الجوية أو المرض. ففي حين أدت تلك الصدمات لانخفاض معدلات استهلاك الأسر التي ليست لديها إمكانية النفاذ لخدمات الدفع باستخدام الهاتف المحمول بنسبة 7%، لم تتأثر معدلات استهلاك الأسر التي لديها إمكانية النفاذ لتلك الخدمات. وكذلك الحال في رواندا، حيث تمكن المواطنون من مساعدة غيرهم من المواطنين الذين تضرروا من جراء الكوارث الطبيعية عبر إرسال المساعدات المالية لهم بشكل سهل وسريع.

كما يشكل الادخار بدوره نوعاً من التأمين الذاتي الذي يمكن الأفراد من الصمود في مواجهة الصدمات الاقتصادية دون الاضطرار لبيع أصولهم أو لتشغيل أطفالهم. وتشير دراسة "الزغبى وزملائها" إلى أنه

<sup>37</sup> Mayada El-Zoghbi, Nadine Chehade, Peter McConaghy, and Matthew Soursourian, "The Role of Financial Services in Humanitarian Crises", Access to Finance FORUM Reports, CGAP, SPF and World Bank Group, No. 12, April 2017, at: [https://www.cgap.org/sites/default/files/Forum-The-Role-of-Financial-Services-in-Humanitarian-Crises\\_1.pdf](https://www.cgap.org/sites/default/files/Forum-The-Role-of-Financial-Services-in-Humanitarian-Crises_1.pdf)

في الفلبين، تمكن الأفراد الذين لديهم حسابات ادخارية من التعافي والتخلص بشكل أسرع من الآثار الاقتصادية السلبية التي لحقت بهم نتيجة لإعصار "يولاندا". وكذلك الحال بالنسبة للائتمان والذي يستخدم هو الآخر كألية لمواجهة النفقات الطارئة والوفاء بالاحتياجات الاستهلاكية الأساسية، كما يساعد على تقديم الدعم المالي اللازم للشركات التي تأثرت بالسلب من جراء الأزمات والذي يمكنها من الاستمرار في مزاوله نشاطها دون التعرض لخطر الإفلاس. كما أن للتأمين هو الآخر أثراً إيجابياً على كل من الاستهلاك، وحماية الأصول، وتعافي مؤسسات الأعمال الصغيرة في أوقات الأزمات وما بعدها. فهو يمثل آلية من آليات الدعم الرئيسية التي يمكن استخدامها في أوقات الأزمات، حيث تشير دراسة "الزغبي وزملائها" إلى أنه في كينيا، لوحظ أن الأسر التي تستخدم الخدمات التأمينية، تنخفض احتمالات لجوئها لبيع أصولها أثناء الأزمات بنسبة 36% مقارنة بالأسر التي لا تستخدم الخدمات التأمينية.

ويتمد الأثر الإيجابي للاعتماد على الخدمات التأمينية لما بعد انتهاء الأزمة، حيث توصلت دراسة "بونتيراكول وزملائه" (2016)<sup>38</sup> إلى أنه في نيوزيلاندا، وبعد وقوع زلزال 2011 المدمر بعامين كاملين، كانت الشركات التي تستخدم الخدمات التأمينية وقت وقوع الأزمة مازالت تتمتع بمعدلات إنتاجية وأداء أعلى من الشركات التي لم تكن تستخدم تلك الخدمات.

كما يساعد الشمول المالي على زيادة درجات الاستقرار المالي، وبخاصة في أوقات الأزمات. فالشمول المالي يساهم في نفاذ نسبة أكبر من مختلف فئات وطبقات المجتمع وبخاصة القطاع غير الرسمي - إلى النظام المالي الرسمي، مما يزيد من فعالية استخدام السياسة النقدية في أوقات الأزمات<sup>39</sup>. كما أن إتاحة الائتمان لعدد أكبر من الأفراد والشركات يساعد على تنوع محفظة القروض، وتقليل الحجم النسبي لكل مقترض نسبة إلى إجمالي محفظة قروض المؤسسة المالية، وتوزيع المخاطر، مما يؤدي في النهاية كما يساعد الشمول المالي على زيادة درجات الاستقرار المالي، وبخاصة في أوقات الأزمات. فالشمول المالي يساهم في نفاذ نسبة أكبر من مختلف فئات وطبقات المجتمع وبخاصة القطاع غير الرسمي - إلى النظام المالي الرسمي، مما يزيد من فعالية استخدام السياسة النقدية في أوقات الأزمات<sup>40</sup>.

<sup>38</sup> Porntida Poontirakul, Charlotte Brown, Ilan Noy, Erica Seville and John Vargo, "The role of commercial insurance in post-disaster recovery: Quantitative evidence from the 2011 Christchurch earthquake", SEF WORKING PAPER, School of Economics and Finance, Victoria Business School, Wellington, New Zealand, N.01/2016, February 2016, at: <https://core.ac.uk/download/pdf/41340229.pdf>

<sup>39</sup> Shri K, "Financial inclusion and financial stability: Are they two sides of the same coin?", BIS central bankers' speeches, November 4, 2011, <http://WWW.bis.org/review/r111229f.pdf>

<sup>40</sup> Shri K, "Financial inclusion and financial stability: Are they two sides of the same coin?", BIS central bankers' speeches, November 4, 2011, <http://WWW.bis.org/review/r111229f.pdf>



كما أن إتاحة الائتمان لعدد أكبر من الأفراد والشركات يساعد على تنوع محفظة القروض، وتقليل الحجم النسبي لكل مقترض نسبة إلى إجمالي محفظة قروض المؤسسة المالية، وتوزيع المخاطر، مما يؤدي في النهاية إلى تخفيض حجم المخاطر الائتمانية والنظامية<sup>41</sup>. فلقد توصلت دراسة "مورجان وبونتاينز" (2014)<sup>42</sup> إلى أن زيادة نسبة الائتمان الممنوح للشركات الصغيرة والمتوسطة إلى إجمالي الائتمان الممنوح من قبل البنوك قد صاحبها انخفاضاً ملحوظاً في حجم القروض غير المؤداه Non-performing loans وكذلك انخفاضاً في نسب تعثر المؤسسات المالية أيضاً. ومن جهة أخرى، فإنه مع تزايد أعداد صغار المدخرين الذين يتمكنون من النفاذ إلى القطاع المالي الرسمي، يزداد حجم الودائع المصرفية، وتتوسع قاعدة الودائع، وتصبح أكثر استقراراً. وهو الأمر الذي يزيد بدوره من مرونة المؤسسات المالية<sup>43</sup>.

وتعد تلك المرونة مهمة للغاية، وبخاصة في أوقات الأزمات، والتي عادة ما يشعر المدخرون فيها بالذعر، ويندافعون لسحب مدخراتهم من المؤسسات المالية. وفي ظل عدم تنوع قاعدة الودائع وغياب المرونة لدى تلك المؤسسات، يصبح من الصعب مقابلة ذلك التدافع، وتتأثر أوضاع السيولة لدى الجهاز المصرفي ككل بالسلب. أضف إلى ذلك، أنه في حين يعد كبار المدخرين أول من يهرع لسحب المدخرات في أوقات الأزمات، فإن صغار المدخرين عادة لا يتصرفون على ذات النحو، ولا يتسابقون على سحب أموالهم من المؤسسات المالية في تلك الأوقات، مما يجعل ودائع صغار المدخرين تعتبر بمثابة مصدر مستقر للتمويل في أوقات الأزمات<sup>44</sup>.

فقد ثبت، خلال الأزمة المالية العالمية (2008-2009)، أن الدول التي كانت تتمتع بمستويات شمول مالي أعلى آنذاك، قد تمكنت من التعامل مع الأزمة بشكل أفضل من نظيراتها، كما استطاعت تخطي الأزمة بقدر أقل من الخسائر، وذلك نظراً لما كانت تتمتع به أنظمتها المالية من مرونة أكبر نتيجة لتنوع

<sup>41</sup> Peter Morgan, and Victor Pontines, "Financial stability and financial inclusion", ADBI Working Paper Series, No.488, 2014.

- Rui Han and Martin Melecky, "Financial inclusion for stability: Access to bank deposits and the deposit growth during the global financial crisis", MPRA Papers, No. 48338, March 2013.

- Aaron Mehrotra and James Yetman, "Financial inclusion – issues for central banks", BIS Quarterly Review, March 2015.

<sup>42</sup> Peter Morgan and Victor Pontines, Op. cit.

<sup>43</sup> Alfred Hannig and Stefan Jansen, "Financial inclusion and financial stability: Current policy issues", ADBI Working Paper, No.259, 2010.

- Robert Cull, Tilman Ehrbeck, and Nina Holle, "Financial Inclusion and Development: Recent Impact Evidence", CGAP Focus Note 92, Consultative Group to Assist the Poor, April 2014.

<sup>44</sup> Shri Khan, Op. cit.

- Rui Han and Martin Melecky, Op. cit.

محافظ القروض واتساع قاعدة المودعين<sup>45</sup>. فقد توصلت دراسة "هان ومليكي" (2013)<sup>46</sup>، بالتطبيق على 95 دولة وقت الأزمة المالية العالمية 2008-2009، إلى أن 10% زيادة في نسبة الأفراد الذين يتمكنون من النفاذ لخدمة الودائع المصرفية، في ظل اتساع نطاق الشمول المالي، كان من شأنها أن تحد وتخفف من أثر الهبوط في معدلات نمو الودائع (أو الزيادة في معدلات سحب الودائع) بنسبة تتراوح بين 3-8% وقت حدوث الأزمة.

كما توصلت العديد من الدراسات (مثل دراسة "ساهاى وزملائه" (2015)<sup>47</sup>، ودراسة "دابلا-نوريس وزملائه" (2015)<sup>48</sup>، ودراسة "سيثاي وأشاريا" (2018)<sup>49</sup>، ودراسة "أحمد وراضي" (2018)<sup>50</sup>، دراسة "بدر" (2019)<sup>51</sup>) إلى وجود علاقة طردية بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي، إلى جانب وجود علاقة عكسية بين الشمول المالي ومعدلات الفقر. فمع إتاحة الخدمات المالية للجميع، وتمكن الأفراد والشركات من النفاذ إليها بسهولة واستخدامها، يصبح من الأسر عليهم الحفاظ على مستويات مستقرة من الاستهلاك والاستثمار، واتخاذ قرارات استهلاكية واستثمارية طويلة الأجل، والتعامل مع المخاطر المالية التي قد تواجههم وإدارتها بشكل جيد، وكذا مواجهة الظروف الطارئة، وامتصاص الصدمات المالية غير المتوقعة، مما يساعد بدوره في تحسين معدلات النمو الضعيفة - أو السالبة وبخاصة في أوقات الأزمات<sup>52</sup>. وكذلك، يساعد الشمول المالي أيضاً على تحسين معدلات الفقر، والذي قد يقع تحت

<sup>45</sup> Peter Morgan, and Victor Pontines, Op.cit.  
- Aaron Mehrotra and James Yetman, Op. cit.

<sup>46</sup> Rui Han and Martin Melecky, Op. cit.

<sup>47</sup> Ratna Sahay, Martin Cihak, Papa N'Diaye, Adolfo Barajas, Srobona Mitra, Annette Kyobe, Yen Mooi and Seyed Yousefi, "Financial inclusion: Can it meet multiple macroeconomic goals?", IMF Staff Discussion Note, SDN/15/17, 2015, at:

<http://www.imf.org/external/pubs/ft/sdn/2015/sdn1517.pdf>

<sup>48</sup> Era Dabla-Norris, Yan Ji, Robert Townsend and D. Filiz Unsal, "Identifying Constraints to Financial Inclusion and Their Impact on GDP and Inequality: A Structural Framework for Policy", IMF work paper WP/15/22, 2015, at: <http://www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2015/wp1522.pdf>

<sup>49</sup> Dinabandhu Sethi and Debashis Acharya, "Financial inclusion and economic growth linkage: some cross country evidence", Journal of Financial Economic Policy, Vol. 10, Issue 3, June 2018, at:

[https://www.researchgate.net/publication/325663958\\_Financial\\_inclusion\\_and\\_economic\\_growth\\_linkage\\_some\\_cross\\_country\\_evidence](https://www.researchgate.net/publication/325663958_Financial_inclusion_and_economic_growth_linkage_some_cross_country_evidence)

<sup>49</sup> خالد إبراهيم سيد أحمد ومحمد السيد راضي، "الشمول المالي وعلاقته بالتنمية البشرية ومعدلات الفقر في مصر"، مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الرابع، ديسمبر 2018.

<sup>51</sup> أسامة محمد بدر، "أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي وتخفيف حدة الفقر (حالة مصر)"، المؤتمر العلمي الثالث لكلية التجارة، جامعة طنطا، "التنمية المستدامة والشمول المالي: الرؤى والآثار والتداعيات"، 15 أبريل 2019.

<sup>52</sup> Patrick Honohan, "Financial development, growth and poverty: how close are the links?", World Bank Group Working Paper, WPS3203, 2003, at: <http://www.findevgateway.org/sites/default/files/mfg-en-paper-financial-development-growth-and-poverty-how-close-are-the-links-2004.pdf>

خطه العديد من الأفراد في ظل الأزمات الطاحنة. ويرجع السبب الرئيسي في ذلك إلى إتاحة الشمول المالي للموارد المالية اللازمة للفئات منخفضة الدخل والمهمشة، والتي تمكنهم من الحفاظ على مستويات معقولة من الاستهلاك، بالإضافة إلى إمكانية ممارسة الأنشطة الإنتاجية<sup>53</sup>.

فقد خلصت دراسة "ساهاي وزملائه" (2015)، باستخدام نموذج للانحدار المقطعي البسيط Simple cross-country regression على مجموعة من الدول المختلفة، إلى أن تمكين الشركات من الحصول على الائتمان، وتمويل نسب متزايدة من الاستثمارات بواسطة الائتمان الممنوح من البنوك، وكذا زيادة عدد الأسر التي تمتلك حسابات مصرفية وبطاقات ائتمان، والتي لديها إمكانية الحصول على القروض المصرفية، والتي تستخدم الحسابات المصرفية للحصول على التحويلات الحكومية والأجور، ينعكس بالإيجاب على معدلات النمو الاقتصادي ويحسن من وضع الفقراء والفئات المهمشة. ويرجع السبب في ذلك وفقاً لدراسة "ساهاي وزملائه" إلى أن الشمول المالي يتيح للشركات زيادة استثماراتها، كما يمكن الأسر من الحفاظ على مستويات استهلاك مستقرة ومن زيادة رأسمالها أيضاً بمرور الوقت، مما يعزز من إمكانية إنشاء الشركات، ويحسن من مستوى معيشة الأفراد. كذلك، يساعد الشمول المالي الأفراد والشركات على مواجهة الصدمات غير المتوقعة وإدارة المخاطر بشكل أفضل.

كما توصلت دراسة "دابلا-نوريس وزملائه" (2015)، باستخدام نموذج للتوازن العام Micro-Founded General Equilibrium، وبالتطبيق على ست دول تقع في مراحل مختلفة من التنمية الاقتصادية (مصر، أوغندا، وكينيا، وموزمبيق، ماليزيا، والفلبين، ومصر)، إلى أن الشمول المالي يؤثر بالإيجاب على مستويات الناتج المحلي الإجمالي ويرفع من معدلات النمو، وذلك نظراً لأنه يتيح تخصيص أمثل للموارد بين المنظمين وأصحاب الأعمال مما يؤدي إلى زيادة المخرجات، ويقلل من نسب الإهدار في الموارد المالية الناتجة عن عوامل متعلقة بظروف السوق (مثل عدم تماثل المعلومات وارتفاع تكلفة الحصول على الخدمات المالية وبخاصة الائتمان).

- Cyn-Young Park, and Rogelio Mercado, "Financial inclusion, poverty, and income inequality in Developing Asia", ADB Economics Working paper series 426, 2015, at: [http://www.researchgate.net/publication/274010255\\_Financial\\_Inclusion\\_Poverty\\_and\\_Inequality](http://www.researchgate.net/publication/274010255_Financial_Inclusion_Poverty_and_Inequality)

- Asli Demircuc-Kunt, Leora Klapper, Dorothe Singer, and Peter Van Oudheusden, "The Global Findex Database 2014: Measuring Financial Inclusion around the World", Policy Research Working Paper 7255, the World Bank, 2014.

<sup>53</sup> Kalsoom Zulfiqar, Muhammad Chaudhary and Aribah Aslam, "Financial inclusion and its implications for inclusive growth in Pakistan", Pakistan Economic and Social Review 54(2), 2016, at: [http://pu.edu.pk/images/journal/pesr/PDF-FILES/7-v54\\_2\\_16.pdf](http://pu.edu.pk/images/journal/pesr/PDF-FILES/7-v54_2_16.pdf)

- Cyn-Young Park, and Rogelio Mercado, Op.Cit.

كذلك، أثبتت دراسة "سيثاي وأشاريا" (2018)، بالتطبيق على 31 دولة متقدمة ونامية، إلى أن الشمول المالي يعد أحد العوامل الرئيسية الدافعة للنمو الاقتصادي، وأن ثمة علاقة إيجابية طويلة المدى تربط بينهما. ويرجع السبب وراء ذلك في أن الشمول المالي يعزز من إمكانية الحصول على التمويل بتكلفة منخفضة، مما يرفع من دخول الأفراد ويحسن مستويات معيشة الفقراء. فإتاحة التمويل للطبقات الفقيرة والمهمشة يساعدهم على إقامة مشروعات إنتاجية مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج، ومن ثم زيادة معدلات النمو، وفي ذات الوقت يؤدي إلى زيادة دخول تلك الطبقات الفقيرة أيضاً وتحسين أوضاعهم المعيشية. أضف إلى ذلك، أن إتاحة نفاذ الجميع إلى الخدمات المالية المختلفة مثل الادخار والتأمين، يزيد من حجم الأموال المتاحة بالأسواق المالية، والتي تقوم بدورها بتوظيفها في استثمارات طويلة الأجل، مما ينعكس في النهاية بالإيجاب على معدلات النمو الاقتصادي.

وتوصلت دراسة "بدر" (2019)، والتي تناولت العلاقة بين الشمول المالي وكل من النمو الاقتصادي والفقير في مصر في الفترة من عام 2000-2017، إلى أن تحسين مستويات الشمول المالي ينعكس بالإيجاب على معدلات النمو، كما يؤدي إلى تخفيض معدلات الفقر أيضاً. كما أكدت الدراسة على ضرورة التوجيه الصحيح لأدوات الشمول المالي، لأنه في حالة التوجيه غير السليم لتلك الأدوات ترتفع معدلات النمو ولكن لا يصاحبها انخفاض في مستويات الفقر.

أما دراسة "أحمد ورازي" (2018)، والتي درست العلاقة بين الشمول المالي ومعدلات الفقر في مصر في الفترة من عام 2000-2017 باستخدام أسلوب التكامل المشترك Co-integration technique ونموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM) Vector error correction model، فقد توصلت إلى وجود علاقة سالبة بين مؤشرات الشمول المالي ومعدلات الفقر في الأجل القصير. ويرجع السبب وراء تلك العلاقة السالبة إلى أن الشمول المالي يتيح للفقراء الوصول إلى الخدمات المالية الأساسية مثل خدمات الادخار والاقتراض والتأمين، وهو الأمر الذي يساعدهم على الخروج من دائرة الفقر وتحسين مستوى معيشتهم.

وهكذا، يتضح أن الشمول المالي يمكن أن يلعب دوراً هاماً في مواجهة التداعيات السلبية للأزمات المختلفة بصفة عامة، وفي مواجهة تداعيات أزمة فيروس كورونا المستجد بصفة خاصة. فالتوسع في الشمول المالي يمكن من الاستغناء عن التعامل بالعملات الورقية وما قد يحمله من مخاطر لنقل العدوى. كما تمكن المدفوعات الإلكترونية وغيرها من الخدمات المالية التي يمكن أن تقدم إلكترونياً أو عبر الهاتف الاستمرار في تقديم الخدمات المالية المختلفة للمواطنين دون اضطرارهم للتواجد والتزام

بالبنوك. هذا بالإضافة إلى أن النفاذ إلى الخدمات المالية -من خدمات دفع وادخار وائتمان وتأمين- يزيد من مرونة وقدرة الأفراد على مواجهة الصدمات ويمكنهم من الحفاظ على مستويات مستقرة من الاستهلاك في ظل الأزمات، كما يحفز النشاط الاقتصادي ويساعد على تعافي مؤسسات الأعمال بشكل أسرع. وكذا، يمكن للشمول المالي أن يعزز من درجات الاستقرار المالي ومن أوضاع المؤسسات المالية التي تعرضت لضغوط شديدة في ظل تداعيات أزمة تفشى الفيروس وما صاحبها من تعثر العديد من الشركات. ويمكن للشمول المالي أيضاً أن يحسن من معدلات النمو والفرق التي تأثرت بالسلب في ظل التداعيات السلبية لأزمة تفشى فيروس كورونا المستجد.

### 3- جهود الحكومة المصرية في مجال تعزيز الشمول المالي عقب تفشى فيروس كورونا المستجد

في ضوء التداعيات السلبية الناتجة عن تفشى فيروس كورونا المستجد، سارعت الحكومة المصرية على الفور في اتخاذ العديد من الخطوات الجادة نحو تعزيز الشمول المالي في مصر وتوسيع نطاق الفئات والشرائح التي يمكن أن تستفيد منه، وذلك إدراكاً منها بأهمية الدور الذي يمكن أن يلعبه الشمول المالي في أوقات الأزمات. وتتمثل أبرز تلك الخطوات فيما يلي:

- إصدار تعليمات للبنوك بتيسير الحصول على الخدمات المصرفية، بأن يقوم القطاع المصرفي بشكل فوري بإتاحة الحدود الائتمانية اللازمة لمقابلة تمويل استيراد السلع الاستراتيجية والأساسية بما يضمن تلبية طلبات الشركات المستوردة لها. هذا بالإضافة إلى إتاحة الحدود الائتمانية اللازمة لتمويل رأس المال العامل، خاصة صرف رواتب العاملين بالشركات. كذلك، تأجيل الاستحقاقات الائتمانية للشركات المتوسطة والصغيرة ومنتاهية الصغر لمدة ستة أشهر، وعدم تطبيق غرامات إضافية على التأخر في السداد، ووضع خطط عاجلة لزيادة الحدود الائتمانية مع البنوك الخارجية بما يضمن استمرار توفير التمويل اللازم لأنشطة التجارة الخارجية<sup>54</sup>.

- إطلاق مبادرة البنك المركزي للسداد الإلكتروني، والتي تتضمن نشر 100 ألف نقطة بيع إلكترونية يتحمل تكلفتها البنك المركزي، بالإضافة إلى نشر 200 ألف رمز استجابة سريع لدى التجار والشركات. هذا بالإضافة إلى نشر 6500 ماكينة صراف آلي وتوزيعها جغرافياً على

<sup>54</sup> البنك المركزي المصري، "كتاب دوري بتاريخ 15 مارس 2020 بشأن التدابير الاحترازية الواجب اتخاذها لمواجهة آثار فيروس كورونا"، 15 مارس 2022، على موقع:

<https://www.cbe.org.eg/ar/Pages/HighlightsPages/-الواجب-التدابير-الاحترازية-الواجب-كتاب-دوري-بتاريخ-15-مارس-2020-بشأن-التدابير-الاحترازية-الواجب-اتخاذها-لمواجهة-آثار-فيروس-كورونا-3700-0315.aspx>

مختلف المحافظات<sup>55</sup>. وكذلك، إعطاء تعليمات للبنوك باستمرار العمل بمراكز الاتصال لديها للرد على استفسارات العملاء، والتغذية الفورية لماكينات الصراف الآلي، والعمل على استبدال المسحوبات النقدية للمبالغ الكبيرة بتحويلات أو شيكات مصرفية، مع إعفاء العملاء من المصروفات البنكية المترتبة على ذلك، وكذا إلغاء الرسوم والعمولات المطبقة على رسوم نقاط البيع والسحب من الصرافات الآلية والمحافظ الإلكترونية لمدة ستة أشهر، تم مدها تسعة أشهر إضافية بحيث تنتهي في يونيو 2021<sup>56</sup>. هذا إلى جانب زيادة الحدود اليومية للتعامل ببطاقات الخصم والائتمان، وتشجيع العملاء على إجراء المعاملات البنكية باستخدام القنوات الإلكترونية أو البطاقات بدلاً من التعاملات النقدية<sup>57</sup>.

- إطلاق مبادرة جديدة للعملاء غير المنتظمين في السداد من الأفراد الطبيعيين، تهدف لإقالتهم من عثرتهم وتمكينهم من التعامل مع القطاع المالي الرسمي مرة أخرى، إلى جانب تحسين قدراتهم الشرائية وتشجيع الطلب المحلي. وتسري تلك المبادرة على الأفراد الطبيعيين غير المنتظمين في السداد والذين تقل مديونياتهم عن مليون جنيه مصري. وتتطوي على التنازل عن جميع القضايا المتداولة لدى المحاكم فور قيام العميل بالاتفاق مع البنك على شروط السداد. كما أنه، فور قيام العميل بسداد نسبة 50% من صافي رصيد المديونية بدون العوائد المهمشة، يتم حذف اسمه من قوائم الحظر، والإفصاح عنه تحت اسم "عملاء مبادرة" لمدة سنة واحدة من تاريخ سداد نسبة الخمسين بالمائة كمعلومة تاريخية فقط، وتحرير الضمانات والرهن المتعلقة بتلك المديونية<sup>58</sup>.

<sup>55</sup> البنك المركزي المصري، "تعليمات وإجراءات البنك المركزي للحد من آثار فيروس كورونا المستجد"، يونيو 2020، على موقع: <https://www.cbe.org.eg/ar/Pages/HighlightsPages/-إجراءات-البنك-المركزي-المصري-للحد-من-تداعيات-فيروس-كورونا-المستجد.aspx>

<sup>56</sup> البنك المركزي المصري، "كتاب دوري بتاريخ 15 سبتمبر 2020 بشأن العمولات والرسوم على الخدمات المصرفية"، 15 سبتمبر 2020، على موقع:

<https://www.cbe.org.eg/ar/Pages/HighlightsPages/-كتاب-دوري-بتاريخ-15-سبتمبر-2020-بشأن-العمولات-والرسوم-على-الخدمات-المصرفية.aspx>

-البنك المركزي المصري، "كتاب دوري بتاريخ 28 ديسمبر 2020 بشأن مد فترة الإعفاء من العمولات والرسوم على الخدمات"، 28 ديسمبر 2020، على موقع:

<https://www.cbe.org.eg/ar/Pages/HighlightsPages/Circular-dated-28-December-2020-regarding-extending-exemption.aspx>

<sup>57</sup> البنك المركزي المصري، "كتاب دوري بتاريخ 15 مارس 2020 بشأن التدابير الاحترازية الواجب اتخاذها لمواجهة آثار فيروس كورونا"، مرجع سبق ذكره.

<sup>58</sup> البنك المركزي المصري، "كتاب دوري بتاريخ 16 مارس 2020 بشأن مبادرة العملاء غير المنتظمين من الأفراد الطبيعيين"، 16 مارس 2020، على موقع:

<https://www.cbe.org.eg/ar/Pages/HighlightsPages/-كتاب-دوري-بتاريخ-16-مارس-2020-بشأن-مبادرة-العملاء-غير-المنتظمين-من-الأفراد-الطبيعيين.aspx>

- تأجيل البنوك لكافة الاستحقاقات الائتمانية للعملاء من الأفراد والمؤسسات، وذلك لمدة ستة أشهر، مع عدم تطبيق عوائد أو غرامات إضافية على التأخر في السداد<sup>59</sup>.
- تخفيض أسعار العائد الأساسية بواقع 300 نقطة أساس، ليصبح سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية عند مستوى 9.25%، و 10.25، و 9.75% على الترتيب، وسعر الائتمان والخصم عند مستوى 9.75% وذلك بهدف دعم مختلف القطاعات الاقتصادية<sup>60</sup>.
- رفع الحدود القصوى لخدمات الدفع باستخدام الهاتف المحمول، وإنشاء المحافظ الإلكترونية مجاناً لمدة ستة أشهر - تم مدها لتسعة أشهر إضافية لتنتهي في يونيو 2021<sup>61</sup>، والسماح للبنوك بفتح حسابات هاتف محمول لعملائها الحاليين باستخدام البيانات الخاصة بالتعرف على الهوية المسجلة مسبقاً لدى البنك، بالإضافة إلى السماح للبنوك، كإجراء استثنائي فقط، بتطبيق إجراءات التعرف على هوية العملاء الجدد بطريقة إلكترونية. كل ذلك إلى جانب السماح لعملاء البنوك بالتحويل بين أي حساب مصرفي لدى أي بنك وأي حساب هاتف محمول لدى أي بنك آخر، وزيادة الحد الأقصى لوحدات النقود الإلكترونية التي يصدرها كل بنك إلى 500 مليون جنيه<sup>62</sup>.
- إعفاء التحويلات المحلية بالجنية المصري من كافة العمولات والمصروفات المرتبطة بها لمدة ستة أشهر - تم مدها لتسعة أشهر إضافية لتنتهي في يونيو 2021<sup>63</sup>، وذلك للحد من التعاملات

<sup>59</sup> البنك المركزي المصري، "كتاب دوري بتاريخ 16 مارس 2020 إلحاقاً للتعليمات الصادرة بشأن التدابير الاحترازية الواجب اتخاذها لمواجهة آثار فيروس كورونا"، 16 مارس 2020، على موقع:

<https://www.cbe.org.eg/ar/Pages/HighlightsPages/-إلحاقاً-للتعليمات-الصادرة-بشأن-كتاب-دوري-بتاريخ-16-مارس-2020.aspx>

<sup>60</sup> البنك المركزي المصري، "اجتماع طارئ للجنة السياسة النقدية بتاريخ 16 مارس 2020"، 16 مارس 2020، على موقع:

<https://www.cbe.org.eg/ar/Pages/HighlightsPages/2020-السياسة-النقدية-بتاريخ-16-مارس.aspx>

<sup>61</sup> البنك المركزي المصري، "كتاب دوري بتاريخ 15 سبتمبر 2020 بشأن العمولات والرسوم على الخدمات المصرفية"، مرجع سبق ذكره.

- البنك المركزي المصري، "كتاب دوري بتاريخ 28 ديسمبر 2020 بشأن مد فترة الإعفاء من العمولات والرسوم على الخدمات"، مرجع سبق ذكره.

<sup>62</sup> البنك المركزي المصري، "كتاب دوري بتاريخ 21 يونيو 2020 بشأن مد فترة إعفاء التحويلات المحلية بالجنية المصري من العمولات والمصروفات حتى 15 سبتمبر 2020"، 21 يونيو 2020، على موقع:

[https://www.cbe.org.eg/\\_layouts/download.aspx?SourceUrl=%2Fen%2FBankingSupervision%2FCircularsDL%2FCircular%20dated%2021%20June%202020%20regarding%20extending%20the%20period%20of%20exempting%20local%20transfers%20in%20EGP%20from%20all%20fees%20%26%20commissions%20till%2015%20September%202020.pdf](https://www.cbe.org.eg/_layouts/download.aspx?SourceUrl=%2Fen%2FBankingSupervision%2FCircularsDL%2FCircular%20dated%2021%20June%202020%20regarding%20extending%20the%20period%20of%20exempting%20local%20transfers%20in%20EGP%20from%20all%20fees%20%26%20commissions%20till%2015%20September%202020.pdf)

<sup>63</sup> البنك المركزي المصري، "كتاب دوري بتاريخ 15 سبتمبر 2020 بشأن العمولات والرسوم على الخدمات المصرفية"، مرجع سبق ذكره.

النقدية وما قد تشكله من مخاطر على الصحة. هذا بالإضافة إلى إعطاء تعليمات للبنوك بضرورة الإسراع في إتمام تلك التحويلات<sup>64</sup>.

- تعديل أسعار العائد المطبقة على مبادرات التمويل العقاري لمتوسطي الدخل، وتمويل القطاع الخاص الصناعي والزراعي وقطاع العقارات، وكذا مبادرة تمويل إحلال وتجديد الفنادق وأساطيل النقل السياحي ورأس المال العامل والمرتبات بالقطاع السياحي، لتصبح 8% (متناقصة)، بدلاً من 10%. ولقد تم تخصيص مبلغ 50 مليار جنيه لتنفيذ مبادرة التمويل العقاري لمتوسطي الدخل، و100 مليار جنيه لمبادرة تمويل القطاع الخاص الصناعي والزراعي وقطاع العقارات، و50 مليار جنيه لمبادرة دعم القطاع السياحي<sup>65</sup>. كما سمح للشركات الصغيرة والمتوسطة التي تعمل بالقطاع الخاص الزراعي أو الصناعي أو قطاع المقاولات بالاستفادة من مبادرة الحصول على التمويل بسعر عائد 8%<sup>66</sup>. هذا إلى جانب تفعيل دور شركة ضمان مخاطر الائتمان في تلك المبادرات، حيث قام البنك المركزي بإصدار تعهدات لصالح الشركة كمظلة لضمان أرصدة الضمانات الصادرة منها لصالح البنوك في ظل مبادرة دعم قطاع السياحة، ومبادرة دعم قطاعات الزراعة والصناعة والمقاولات. وقد بلغ حجم تلك التعهدات ثلاثة مليار جنيه للمبادرة الأولى وسبعة مليار جنيه للمبادرة الثانية<sup>67</sup>.

- تعديل الحد الأقصى اليومي لعمليات السحب والإيداع النقدي للأفراد ليصبح 50 ألف جنيه مصري من فروع البنوك، و20 ألف جنيه مصري من ماكينات الصراف الآلي<sup>68</sup>، وذلك بعد

<sup>64</sup> البنك المركزي المصري، "كتاب دوري بتاريخ ٢٢ مارس ٢٠٢٠ بشأن إعفاء التحويلات المحلية بالجنيه المصري من كافة العمولات والمصرفيات"، 22 مارس 2020، على موقع:

<https://www.cbe.org.eg/ar/Pages/HighlightsPages/-بشأن-إعفاء-التحويلات-المحلية-البنك-المركزي-بالتاريخ-٢٢-مارس-٢٠٢٠.aspx>

<sup>65</sup> البنك المركزي المصري، "تعليمات وإجراءات البنك المركزي للحد من آثار فيروس كورونا المستجد"، مرجع سبق ذكره. - البنك المركزي المصري، "كتاب دوري بتاريخ 28 ديسمبر 2020 بشأن مد فترة الإعفاء من العمولات والرسوم على الخدمات"، مرجع سبق ذكره.

<sup>66</sup> البنك المركزي المصري، كتاب دوري بتاريخ 18 يونيو 2020 بشأن إدراج الشركات المتوسطة حديثة التأسيس والشركات الصغيرة التابعة لكيانات كبرى بمبادرة 8%، 18 يونيو 2020، على موقع:

[https://www.cbe.org.eg/\\_layouts/download.aspx?SourceUrl=%2Fen%2FBankingSupervision%2FCircularsDL%2FCircular%20dated%2018%20June%202020%20regarding%20including%20medium%20stars%20and%20small%20companies%20related%20to%20large%20groups%20in%20the%208%20percent%20initiative.pdf](https://www.cbe.org.eg/_layouts/download.aspx?SourceUrl=%2Fen%2FBankingSupervision%2FCircularsDL%2FCircular%20dated%2018%20June%202020%20regarding%20including%20medium%20stars%20and%20small%20companies%20related%20to%20large%20groups%20in%20the%208%20percent%20initiative.pdf)

<sup>67</sup> البنك المركزي المصري، "تعليمات وإجراءات البنك المركزي للحد من آثار فيروس كورونا المستجد"، مرجع سبق ذكره.

<sup>68</sup> البنك المركزي المصري، "كتاب دوري بتاريخ 22 أبريل 2020 بشأن تعديل الحدود القصوى لعمليات السحب والإيداع النقدي الصادرة بتاريخ 29 مارس 2020"، 22 أبريل 2020، على موقع: <https://www.cbe.org.eg/ar/Pages/HighlightsPages/-بشأن-تعديل-الحدود-القصوى-لعمليات-السحب-والإيداع-النقدي-الصادرة-بتاريخ-29-مارس-2020.aspx>



أن كان قد تم تحديده في وقت سابق بمقدار 10 آلاف جنيه مصري حد سحب وإيداع يومي، وخمسة آلاف جنيه مصري من ماكينات الصراف الآلي<sup>69</sup>.

- إلزام الهيئة العامة للرقابة المالية شركات التمويل متناهي الصغر بتعديل سياسة التسعير الخاصة بها فيما يتعلق بالتمويلات الجديدة لضمان مراعاة التيسيرات التي أتاحتها البنك المركزي والتي جاء على رأسها تخفيض أسعار الفائدة. هذا إلى جانب تشكيل لجان متخصصة للنظر في تقدير الظروف الاستثنائية للعملاء غير المنتظمين في الدفع وبخاصة أصحاب المشروعات متناهية الصغر بالقطاعات الاقتصادية الأشد تضرراً، وكذا تحديد الحلول المناسبة لوضع كل شركة مثل تأجيل الأقساط، ومنح فترات سماح، وإعادة الهيكلة، وإعفاء من غرامات التأخير، وإسقاط الديون<sup>70</sup>.

#### 4- تقييم للجهود المبذولة من قبل الحكومة المصرية بهدف تعزيز الشمول المالي لمواجهة التداعيات السلبية لأزمة فيروس كورونا المستجد

مما لا شك فيه أن الإجراءات والتدابير التي اتخذتها الحكومة المصرية كان لها دوراً كبيراً في التصدي للأزمة ومنع تفاقم آثارها السلبية. كما أن سرعة الاستجابة كان لها دوراً مهماً أيضاً. فالضمانات والتعهدات التي أصدرها البنك المركزي، في إطار مبادرة دعم قطاع السياحة، وكذا مبادرة دعم قطاعات الزراعة والصناعة والمقاولات، لصالح شركة ضمان المخاطر، لصالح البنوك لتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة والكبرى<sup>71</sup>، والتي بلغت قيمتها عشرة مليارات جنيه، قد عززت من قدرة البنوك على توفير الائتمان، وذلك في الوقت الذي كانت تبتدى البنوك تخوفاً فيه من منح الائتمان نظراً لما يصاحبه من مخاطر في فترة الأزمة. ويرجع السبب الرئيسي في تعزيز قدرة البنوك على منح الائتمان في ظل تلك التعهدات إلى أنها قد مكنت البنوك من منح الائتمان مع تقليل المخاطر الترحيبية للقروض - حيث يتم ضخها بصفر مخاطر - مما يحافظ على الملاءة المالية للبنوك ومعدلات كفاية رأس المال الخاصة بها. وكل ذلك قد ساعد بدوره على التخفيف من الآثار السلبية للأزمة على الشركات

<sup>69</sup> البنك المركزي المصري، " كتاب دوري بتاريخ ٢٩ مارس ٢٠٢٠ بشأن وضع حدود قصوى لعمليات السحب والإيداع النقدي في إطار التدابير الاحترازية المتخذة لمواجهة فيروس كورونا"، 29 مارس 2020، على موقع:

<https://www.cbe.org.eg/ar/Pages/HighlightsPages/-بشأن-وضع-حدود-قصوى-لعمليات-السحب-والإيداع-النقدي-في-إطار-التدابير-الاحترازية-المتخذة-لمواجهة>

<sup>70</sup> الهيئة العامة للرقابة المالية، " كتاب دوري رقم 3 لسنة 2020 بتاريخ 2020/3/17 بشأن التدابير الاحترازية لمواجهة مخاطر انتشار فيروس كورونا على سلامة واستقرار نشاط التمويل متناهي الصغر"، جمهورية مصر العربية، 17 مارس 2020.

<sup>71</sup> تجدر الإشارة هنا إلى أنه تم توسيع نطاق خدمات شركة ضمان مخاطر الائتمان ليمتد ويشمل الشركات الكبرى أيضاً، وذلك بعد أن كان يقتصر دورها على دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة فقط.

المختلفة، سواء الصغيرة أو المتوسطة أو الكبيرة التي تم ضمها للمبادرة، وتوفير الائتمان اللازم لها لمواجهة الأزمة والاستمرار في نشاطها.

كما أن القرارات التي أصدرها البنك المركزي المصري بشأن إلغاء الرسوم والعمولات المطبقة سواء على إنشاء المحافظ الإلكترونية، أو على عمليات التحويل بين حسابات الهاتف، أو على عمليات التحويل بين أي حساب هاتف وأي حساب مصرفي، أو على عمليات السحب النقدي من الصرافات الآلية باستخدام البطاقات المصرفية قد لعبت دوراً في تشجيع الأفراد على إجراء المعاملات المالية باستخدام القنوات الإلكترونية أو البطاقات بدلاً من التعاملات النقدية، كما قللت من الازدحام داخل فروع البنوك وكذا قللت من تكديس الأفراد على بعض ماكينات الصراف الآلي التي تخص بعض البنوك دون غيرها. أضف إلى ذلك، أن مد تلك الإعفاءات -والتي كان من المقرر لها أن تنتهي في سبتمبر 2020- لتستمر حتى يونيو 2021، يعد أمراً بالغ الأهمية، وذلك في ظل بدء الموجة الثانية من انتشار فيروس كورونا المستجد في نهاية عام 2020.

وكذلك فإن التعليمات التي صدرت من هيئة الرقابة المالية إلى شركات التمويل متناهي الصغر بضرورة مراجعة سياسة التسعير، وبتشكيل لجان لدراسة وضع الشركات المتعثرة وتحديد الحلول المناسبة لأوضاعها لعبت دوراً في مساعدة الشركات المتعثرة، وبخاصة تلك التي تعمل بالقطاعات الاقتصادية الأشد تضرراً، على محاولة تخطي الآثار السلبية للأزمة. ففي ظل تلك التدابير، ارتفع حجم أرصدة التمويل متناهي الصغر للشركات ليبلغ 9.29 مليار جنيه في الربع الثاني من عام 2020، وذلك مقابل 6.96 مليار جنيه في الربع الثاني من عام 2019. كما انعكست تلك التدابير بالإيجاب أيضاً على عدد الشركات المستفيدة من التمويل متناهي الصغر، حيث ارتفع عددها ليصل إلى 1197270 شركة في نهاية الربع الثاني من عام 2020، وذلك مقارنة بـ 1040471 شركة في نهاية الربع الثاني من عام 2019.<sup>72</sup>

إلا أنه في المقابل لم يتم إعطاء اهتمام خاص بتقديم الدعم اللازم لمؤسسات التمويل متناهي الصغر نفسها، خاصة وأن تلك المؤسسات تقوم بتقديم تمويل لمشروعات صغيرة تعد بطبيعتها هشة وشديدة التأثر بالتداعيات السلبية لأزمة فيروس كورونا. ومن ثم، فإنه مع تعرض الشركات الصغيرة الممولة من قبل تلك المؤسسات للتعثّر من جراء تداعيات الأزمة، قد تضطر مؤسسات التمويل لتأخير الأقساط

<sup>72</sup> الهيئة العامة للرقابة المالية، "تقرير الربع الثاني من عام 2020 عن نشاط التمويل متناهي الصغر"، جمهورية مصر العربية، 30 يونيو 2020، ص3.

أو لإعادة هيكلة تلك الديون، أو حتى إسقاطها. ومثل تلك الإجراءات من شأنها أن تؤثر بالطبع على وضع وأداء تلك المؤسسات، وعلى طريقة إدارتها لالتزاماتها، وقد تجعلها أيضاً بحاجة لمزيد من رؤوس الأموال.

كما أن تأجيل البنوك لتحصيل أقساط القروض والبطاقات الائتمانية لمدة ستة أشهر، قد ساعد الأفراد والمؤسسات على مواجهة التداعيات السلبية للأزمة. إلا أنه في المقابل قد حملهم بالمزيد من الأعباء التي تتعلق بقيمة العوائد المحتسبة على فترة تأجيل سداد القروض. فعقب انقضاء مدة الستة أشهر، وجد المقترضون أنفسهم مطالبون بسداد قيم لأقساط القروض أعلى من تلك التي كانوا يسددونها قبل وقوع الأزمة وتأجيل الأقساط. وهو الأمر الذي حملهم بأعباء إضافية في الوقت الذي بدأت فيه الموجة الثانية من انتشار فيروس كورونا وتداعياتها السلبية. وكان من الأجدر أن يتم تأجيل أقساط القروض دون تحميل الأفراد والمؤسسات بالمزيد من الأعباء وذلك على الأقل حتى يتمكنوا من تخطي التداعيات السلبية للموجة الثانية.

أضف إلى ما سبق، أن الحكومة المصرية لم تركز على دعم المرأة بصفة خاصة في مواجهة التداعيات السلبية لأزمة فيروس كورونا المستجد، وذلك على الرغم مما تشير إليه البيانات والإحصائيات المبدئية من أن النساء هن الأشد تضرراً من جراء ارتفاع معدلات البطالة كنتيجة للأزمة مقارنة بالرجال. كما تعد النساء أيضاً هن الأكثر معاناة من الإقصاء المالي مقارنة بالرجال، حيث تشير "قاعدة بيانات الشمول المالي الدولية FINDEX" إلى أنه في حين وصلت نسبة الرجال الذين يمتلكون حساباً بمؤسسة مالية في مصر 37.2% في عام 2017، بلغت نسبة النساء اللاتي يمتلكن حساباً بمؤسسة مالية 27% فقط في ذات العام<sup>73</sup>.

وفي ضوء ما سبق، فإن الأمر يستلزم من الحكومة المصرية بذل المزيد من الجهود للسيطرة على الآثار السلبية لتفشى فيروس كورونا المستجد ومواجهتها، وخاصة في ظل بدء الموجة الثانية من تفشى الفيروس، والتي ستؤدي بدورها لمجموعة جديدة من التداعيات السلبية التي يجب مواجهتها بشكل عاجل وسريع.

<sup>73</sup> The World Bank, "The Global Findex Database 2017", 2017, at: [http://globalfindex.worldbank.org/node?field\\_databank\\_country\\_target\\_id=7](http://globalfindex.worldbank.org/node?field_databank_country_target_id=7)

## 5- أهم النتائج والتوصيات

أوضحت الدراسة أن أزمة تفشى فيروس كورونا المستجد في البلدان المختلفة قد أسفرت عن مجموعة واسعة من التداعيات الاقتصادية التي أثرت بالسلب على الاقتصاد العالمي. ولقد جاء على رأس تلك التداعيات انكماش مستويات الطلب، وتراجع معدلات الإنتاجية والإنتاج، وتأثر القطاعات الخدمية بشكل سلبي كبير، وتراجع حركة التجارة العالمية، وانخفاض إيرادات الشركات، وتعرض المؤسسات المالية للضغوط، إلى جانب تراجع أسعار النفط الخام، وانخفاض معدلات الاستثمار، وانهيار أسعار الأسهم، واضطراب أسواق المال. وكل تلك التداعيات من شأنها أن تؤثر بدورها بالسلب على الاقتصاد العالمي بحيث تؤدي لتباطؤ معدلات النمو، وانخفاض مستويات الأجور، وتراجع معدلات التوظيف، وزيادة نسب البطالة. أضف إلى ذلك أن مثل تلك الصدمات الاقتصادية من شأنها أن تؤدي أيضاً لزيادة كبيرة في معدلات الفقر، مما يصعب أيضاً من تحقيق أهداف التنمية المستدامة المرجوة.

ولم تكن مصر بمنأى هي الأخرى عن التداعيات السلبية لأزمة تفشى فيروس كورونا المستجد. فلقد طالت آثار الأزمة وتداعياتها السلبية العديد من الجوانب الاقتصادية في مصر، حيث تأثر القطاع الصناعي بالسلب بشكل كبير. ويعد أكثر القطاعات تضرراً قطاع صناعة الأثاث، يليه قطاعي الصناعات الجلدية، والصناعات النسيجية، ثم قطاعات الصناعات الغذائية، والهندسية، والكيمياوية. كما عانى قطاع الطيران هو الآخر من الآثار السلبية للأزمة، إذ تراجعت حركة الطائرات وانخفضت أعداد الركاب. وكذلك، شهد قطاع النقل البحري تراجعاً ملحوظاً في أعداد الركاب. وتأثرت حركة التجارة بالسلب أيضاً. كما انخفضت الصادرات، وتراجعت كل من إيرادات السياحة، وقناة السويس، وتحويلات العاملين بالخارج. وشهدت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى مصر هي الأخرى تراجعاً ملحوظاً. كما انخفض معدل الادخار المحلي. وكل ذلك أدى بدوره لتراجع معدلات نمو الناتج المحلي وتزايد معدلات البطالة.

وتوصلت الدراسة، من خلال دراسة واستعراض الأدبيات والدراسات السابقة، أن الشمول المالي يمكنه أن يلعب دوراً مهماً في أوقات الأزمات المالية والاقتصادية بصفة عامة، وفي مواجهة تداعيات أزمة تفشى فيروس كورونا المستجد بصفة خاصة. فالتوسع في الشمول المالي يتيح إمكانية الاستغناء عن التعامل بالعملات الورقية، وما قد يحمله من مخاطر لنقل العدوى، والاستعاضة عن ذلك بالتعاملات الإلكترونية. كذلك، تمكن المدفوعات الإلكترونية، وغيرها من الخدمات المالية التي يمكن أن تقدم إلكترونياً أو عبر الهاتف، الاستمرار في تقديم الخدمات المالية المختلفة للمواطنين دون اضطرابهم

للتواجد والتزام بالبنوك. كما أن النفاذ إلى الخدمات المالية يزيد من مرونة وقدرة الأفراد على مواجهة الصدمات، ويمكنهم من الحفاظ على مستويات مستقرة من الاستهلاك في ظل الأزمة، ويحفز النشاط الاقتصادي، ويساعد على تعافي مؤسسات الأعمال بشكل أسرع. وكذا، يمكن للشمول المالي أن يعزز من درجات الاستقرار المالي، ومن أوضاع المؤسسات المالية التي تعرضت لضغوط شديدة في ظل تداعيات أزمة تفشى الفيروس. ويمكن للشمول المالي أيضاً أن يحسن من معدلات النمو والفقير التي تأثرت بالسلب في ظل التداعيات السلبية لأزمة تفشى فيروس كورونا المستجد.

وإيماناً من الحكومة المصرية بأهمية الدور الذي يمكن أن يلعبه الشمول المالي في مواجهة التداعيات السلبية لأزمة تفشى فيروس كورونا المستجد، فقد سارعت إلى اتخاذ العديد من الخطوات والإجراءات التي تسعى لتوسيع نطاق الشمول المالي وتعزيز دوره في الحد من التداعيات السلبية للأزمة. ولقد استعرضت الدراسة أبرز تلك الخطوات والإجراءات، والتي جاء من بينها إصدار تعليمات للبنوك بتيسير الحصول على الخدمات المصرفية، وإتاحة الحدود الائتمانية اللازمة لمقابلة تمويل استيراد السلع الاستراتيجية والأساسية وتمويل رأس المال العامل، بالإضافة إلى تأجيل الاستحقاقات الائتمانية للعملاء من الأفراد والمؤسسات، ورفع الحدود القصوى لخدمات الدفع باستخدام الهاتف المحمول، وإنشاء المحافظ الإلكترونية مجاناً، وإعفاء التحويلات المحلية بالجنية المصري من كافة العمولات والمصروفات المرتبطة بها لمدة ستة أشهر. هذا إلى جانب تخفيض أسعار العائد المطبقة على مبادرات التمويل العقاري لمتوسطي الدخل، وتمويل القطاع الخاص الصناعي والزراعي وقطاع العقارات، وكذا مبادرة تمويل إحلال وتجديد الفنادق وأساطيل النقل السياحي ورأس المال العامل والمرتببات بالقطاع السياحي. وكذلك، زيادة الحد الأقصى اليومي لعمليات السحب والإيداع النقدي للأفراد، وإلزام الهيئة العامة للرقابة المالية شركات التمويل متناهي الصغر بتعديل سياسة التسعير الخاصة بها فيما يتعلق بالتمويلات الجديدة لضمان مراعاة التيسيرات التي أتاحتها البنك المركزي.

كما خلصت الدراسة، من خلال تقييم تلك الجهود المبذولة من قبل الحكومة المصرية، إلى أن تلك الجهود كان لها دوراً هاماً في التصدي للأزمة ومنع تفاقمها. كما أن سرعة الاستجابة كان لها دوراً مهماً أيضاً. فالضمانات والتعهدات التي أصدرها البنك المركزي لصالح شركة ضمان المخاطر، لصالح البنوك لتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة والكبرى، قد عززت من قدرة البنوك على منح وتوفير الائتمان. كما أن القرارات التي أصدرها البنك المركزي بشأن إلغاء الرسوم والعمولات المطبقة سواء على إنشاء المحافظ الإلكترونية، أو على عمليات التحويل بين حسابات الهاتف، أو على عمليات التحويل بين أي

حساب هاتف وأي حساب مصرفي أو على عمليات السحب النقدي من الصرافات الآلية باستخدام البطاقات المصرفية قد لعبت دوراً في تشجيع الأفراد على إجراء المعاملات المالية باستخدام القنوات الإلكترونية أو البطاقات بدلاً من التعاملات النقدية. أضف إلى ذلك، أن التعليمات التي صدرت من هيئة الرقابة المالية إلى شركات التمويل متناهي الصغر بضرورة مراجعة سياسة التسعير، وبتشكيل لجان لدراسة وضع الشركات المتعثرة وتحديد الحلول المناسبة لأوضاعها لعبت دوراً في مساعدة الشركات المتعثرة، وبخاصة تلك التي تعمل بالقطاعات الاقتصادية الأشد تضرراً، على محاولة تخطي الآثار السلبية للأزمة.

إلا أنه في المقابل، لم يتم إعطاء اهتمام خاص بتقديم الدعم اللازم لمؤسسات التمويل متناهي الصغر نفسها. كما أن تأجيل البنوك لتحصيل أقساط القروض والبطاقات الائتمانية لمدة ستة أشهر، قد ساعد الأفراد والمؤسسات على مواجهة التداعيات السلبية للأزمة. إلا أنه في المقابل قد حملهم بالمزيد من الأعباء التي تتعلق بقيمة العوائد المحتسبة على فترة تأجيل سداد القروض. أضف إلى ما سبق، أن الحكومة المصرية لم تركز على دعم المرأة بصفة خاصة في مواجهة التداعيات السلبية لأزمة فيروس كورونا المستجد، وذلك على الرغم مما تشير إليه البيانات والإحصائيات المبدئية من أن النساء هن الأشد تضرراً من جراء ارتفاع معدلات البطالة كنتيجة للأزمة، كما أنهن الأكثر معاناة من الإقصاء المالي مقارنة بالرجال.

وبناء عليه، يتضح أنه على الرغم من بذل الحكومة المصرية العديد من الجهود في مجال توسيع نطاق الشمول المالي، منذ تفشى فيروس كورونا المستجد، إلا أن الأمر ما يزال بحاجة للمزيد من الجهود في ذلك المجال، وذلك في ظل استمرار تفشى الفيروس في المجتمع المصري، وبدء الموجة الثانية من انتشاره، وتزايد الحالات المصابة به بشكل متصاعد كل يوم، وكذا في ضوء التوقعات التشاؤمية بشأن ملامح الفترة القادمة وما يمكن أن يصاحبها من ضعف في معدلات الاستثمار، وتراجع في الإيرادات السياحية، وانخفاض إيرادات الشركات أو تعثرها، وتراجع معدلات النمو الاقتصادي، وتزايد معدلات البطالة، وانخفاض الدخل، وتردى أوضاع الفئات منخفضة الدخل. ومن ثم، يتعين على الحكومة المصرية في الفترة القادمة تعزيز الشمول المالي في مصر بصورة أكبر والسعي نحو إزالة الأسباب والمعوقات التي قد تحول دون توسيع نطاق الشمول المالي في مصر بحيث يشمل جميع الأفراد والمؤسسات، وذلك عن طريق الآتي<sup>74</sup>:

<sup>74</sup> لمزيد من التفاصيل حول الخطوات اللازم اتخاذها، راجع:

أولاً: حث وتشجيع المؤسسات المالية على الاستمرار في منح الائتمان للأفراد والشركات، بل والتوسع فيه بشكل أكبر، وعلى نحو سريع. فتوفير الائتمان للأفراد في وقت الأزمة يمكنهم من الاستمرار في الاستهلاك، ومواجهة الظروف الطارئة، ودفع ما عليهم من التزامات، وكذلك يساعد على الحد من عملية تزايد معدلات الفقر المتوقع حدوثها كنتيجة للأزمة. فلا بد من الحفاظ على مستويات الاستهلاك ودفعها، ذلك لأنه حال انخفاض معدلات الاستهلاك، سوف ينخفض الطلب الكلي بدوره. وهو الأمر الذي من شأنه أن يؤثر بالسلب على معدلات النمو ويؤدي لمزيد من الانكماش الاقتصادي.

كما أن توفير الائتمان للشركات، وبخاصة المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر منها، والتي من المتوقع أن تكون من بين الفئات الأكثر احتياجاً لتوفير السيولة والأكثر تضرراً من جراء الأزمة، وغيرها من الشركات التي أصبح وجودها الاقتصادي مهدداً بشدة في ظل التداعيات السلبية لأزمة فيروس كورونا المستجد، يلعب دوراً محورياً في تمكينها من دفع التزاماتها والاستمرار في نشاطها الاقتصادي وعدم التعثر والإفلاس نتيجة لعدم توافر السيولة وعجزها عن دفع أجور العاملين بها وتسديد المصاريف التشغيلية وغيرها من الأعباء المالية الأخرى.

كما يستلزم الأمر أن تنتهي البنوك من الإجراءات الخاصة بالموافقة على القروض وصرفها وإصدار البطاقات الائتمانية بشكل سريع، وبحيث يتم تقليص المدد التي تستلزمها تلك الإجراءات إلى أقل مدة ممكنة. إلا أنه تجدر الإشارة في ذلك الصدد، إلى ضرورة أن تقوم البنوك بالموازنة بين استيفاء شروط الأمان في منح القروض للأفراد والشركات، وبين توفيرها بشكل سريع يحقق الفعالية، وبحيث لا تخل اعتبارات السرعة بشروط واعتبارات الكفاءة المصرفية والرقابة المصرفية السليمة.

ثانياً: تسهيل عملية فتح الحسابات المصرفية العادية وإعادة النظر في أحجام الإيداعات اللازمة لفتح الحسابات المصرفية، والتي قد تمثل عائقاً رئيسياً أمام البعض قد يمنعهم من فتح الحسابات والحصول

-Heba Mahmoud El-Baz, "Financial inclusion in Egypt: Challenges and recommendations", L'Egypte Contemporaine, Société Égyptienne D'économie Politique, de Statistique, et de Législation, Issue 538, April 2020.

- Michael Rehfisch, "Coronavirus: How it impacts the financial services sector", Knowis, March 25, 2020, at: <https://www.knowis.com/blog/coronavirus-how-it-impacts-the-financial-services-sector>

-Eric Noggle, "Can financial inclusion moderate impacts of coronavirus", Center for Financial Inclusion, March 20, 2020, at: <https://www.centerforfinancialinclusion.org/can-financial-inclusion-moderate-impacts-to-coronavirus>

- The Federation of Egyptian Banks, The Federation of Egyptian Industries, Center for International Private Enterprise (CIPE), Thebes Consultancy, "Facilitating bank account transactions: A step towards financial inclusion", 2017, at:

[http://www.cipe-arabia.org/files/pdf/Democratic\\_Governance/Banks\\_Accounts\\_for\\_Financial\\_Inclusion\\_English\\_WEB.pdf](http://www.cipe-arabia.org/files/pdf/Democratic_Governance/Banks_Accounts_for_Financial_Inclusion_English_WEB.pdf)

على الخدمات المالية من القطاع الرسمي، مما يعوق في النهاية من تحقيق الشمول المالي. فعلى الرغم من إلغاء المصاريف الإدارية اللازمة لفتح حساب مصرفي، إلا أن أغلب البنوك تشترط إيداع حد أدنى من المبالغ المالية كشرط أساسي لفتح الحساب، ومثل تلك المبالغ قد تفوق إمكانيات شريحة واسعة من الأفراد. فجدير بالذكر أن ذلك الحد الأدنى اللازم لفتح حساب يتراوح بين 500 - 1500 جنيه في بنوك القطاع العام، بينما يرتفع ليتراوح بين 5000 - 10000 جنيه في بعض بنوك القطاع الخاص<sup>75</sup>. ومن ثم، يستلزم الأمر، وبهدف تشجيع الأفراد على فتح الحسابات المصرفية بالقطاع المالي الرسمي، مراجعة تلك الحدود وتوحيدها بين البنوك المختلفة، وكذا محاولة تخفيضها، أو وضع حد أقصى لها، خاصة وأن بعض البنوك تغالى في حجم تلك الإيداعات.

ثالثاً: قيام البنك المركزي المصري بتصميم مبادرة تهدف لإلزام البنوك بالتوسع في توفير التمويل المدعم للمشروعات متناهية الصغر لمساعدتها على تخطي التداعيات السلبية لأزمة فيروس كورونا المستجد، وبحيث يقوم البنك من خلال تلك المبادرة بتحديد أسعار فائدة مدعمة متناقصة على الائتمان المقدم للمؤسسات الأهلية والجمعيات والشركات التي تعمل في مجال التمويل متناهي الصغر. هذا إلى جانب إلزام البنك عند توفيره للتمويل لتلك الجهات بالنص على الحد الأقصى لسعر الفائدة الذي يتم تطبيقه على المستفيد النهائي من القرض، وذلك نظراً لأن تعدد القنوات الوسيطة وإضافة مصروفات إدارية وهامش ربح لكل وسيط يؤدي إلى وصول التمويل للمستفيد النهائي بمعدل فائدة مرتفع<sup>76</sup>.

رابعاً: توسيع نطاق الخدمات المالية التي يمكن تقديمها بشكل إلكتروني أو عبر الهاتف -الأرضي أو المحمول- وذلك بهدف التقليل من نشر العدوى الناتجة عن التعامل بالعملات الورقية التي قد تكون ملوثة. وكذلك، لأن البنوك ذاتها قد تأثرت بشكل كبير من جراء انتشار فيروس كورونا، وبحيث تم إغلاق بعض الأقسام والفروع وتخفيض مدد العمل بالبعوض الآخر. فلابد، وبشكل عاجل وسريع، مراجعة الخدمات المالية التي تقدمها البنوك وتحديد الخدمات التي يمكن تقديمها عن طريق الإنترنت أو عبر الهاتف والبدء فوراً في اتخاذ الإجراءات اللازمة لسرعة تنفيذ ذلك.

وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى ضرورة قيام الحكومة المصرية بمراجعة القواعد والضوابط المصرفية التي تقف حائلاً ضد دفع الشمول المالي وتوسيع نطاق الخدمات المالية التي يمكن أن تقدم عن طريق القنوات الإلكترونية أو عبر الهاتف. فقواعد البنك المركزي قد قصرت الخدمات التي يمكن

<sup>75</sup> سلوى العنترى ومنى عزت، " الشمول المالي وزيادة فرص العمل اللائق للنساء"، مؤسسة المرأة الجديدة، 2020، ص56.

<sup>76</sup> المرجع السابق، ص187.



تقديمها إلكترونياً على ثلاثة مجالات فقط، هي إتاحة المعلومات عن الخدمات التي يقدمها البنك، وتقديم العملاء بطلبات تنفيذ بعض العمليات المصرفية كتحويل الأموال، بالإضافة إلى حصول العملاء على بعض الخدمات المحدودة مثل التعرف على أرصدة حساباتهم ومعاملاتهم وتحديث بياناتهم والتقدم بطلبات الحصول على القروض والتسهيلات الائتمانية.

ومن ثم، يتضح أن قواعد البنك المركزي قد قصرت الخدمات المالية التي يمكن تقديمها بشكل إلكتروني على مجموعة محدودة من الخدمات، في حين تستلزم بقية الخدمات زيارة العملاء للبنك. فعلى سبيل المثال لا تسمح قواعد البنك المركزي للعملاء الجدد ممن لا يملكون بالفعل حساباً مصرفياً بفتح حساب جديد باستخدام القنوات الإلكترونية، وتستلزم تلك الضوابط ضرورة تقديم كافة قواعد التعرف على هوية العملاء بالبنوك -الصادرة عن وحدة مكافحة غسل الأموال- . كما يستلزم الأمر ضرورة حصول البنك على توقيع يدوي من العميل الذي يرغب في الاشتراك بخدمات الإنترنت البنكي على كافة النماذج والعقود التي تحتوي على بياناته الأساسية والشروط الرئيسية للتعاقد.

وعلى الرغم من أن مثل تلك الضوابط والقواعد الموضوعية من قبل البنك المركزي تسعى بشكل أساسي للمواءمة بين اعتبارات إتاحة وتوفير التعامل المصرفي الإلكتروني وبين اعتبارات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، إلا أنه ما تزال هنالك مساحة ممكنة لمزيد من التيسير والتوسع في الخدمات المالية المقدمة بشكل إلكتروني دون التخلي عن المعايير الرقابية السليمة، وذلك بهدف زيادة معدلات الشمول المالي وإتاحة الخدمات المالية لأكثر قدر من المواطنين في ظل تداعيات أزمة الكورونا وما صاحبها من آثار سلبية.

فمن الممكن في ذلك المجال، وبهدف إتاحة الخدمات المالية لأكثر قدر ممكن من المواطنين، التصريح بفتح حسابات مصرفية محدودة المزايا والتعاملات، باستخدام الهاتف أو الإنترنت مباشرة ودون الحاجة لإجراءات فتح الحساب الورقية. وذلك بالاكتماء، بالنسبة للتقدم بالطلب عن طريق الهاتف بما يتم الإفصاح عنه لشركات الهاتف عند شراء الخط، مع وضع قيود على الاستخدام اليومي والشهري للحساب. أما بالنسبة للتقدم بالخدمة عن طريق الإنترنت، فيمكن التأكد من هوية مقدم الطلب أون لاين باستخدام كاميرا الويب Web cam - وبوجود بطاقة الرقم القومي بحوزته أثناء عملية التأكد من الهوية.

**خامساً: رفع الحدود القصوى المفروضة على عمليات الدفع الإلكتروني عبر التليفون المحمول.** فعلى الرغم من قيام البنك المركزي، وفقاً لتعليماته الصادرة في 20 مارس 2020، بزيادة الحدود القصوى لخدمات الدفع باستخدام الهاتف المحمول لتصبح 30 ألف جنيه مصري/يوم، و100 ألف جنيه

مصري/شهر، بالنسبة لكل من العملاء الذين خضعوا لإجراءات العناية الواجبة بعملاء خدمة الدفع باستخدام المحمول الصادرة في مارس 2019 وكذا بالنسبة لعملاء البنك الحاليين الذين تم التعرف عليهم إلكترونياً، إلا أنه في المقابل استثنى فئة عملاء البنك الجدد الذين تم التعرف عليهم إلكترونياً من تلك الزيادة، بحيث حدد لهم حد أقصى للمعاملات الشهرية مقداره 30 ألف جنيه مصري فقط<sup>77</sup>. ومن ثم، فإن مراجعة وضع تلك الفئة الأخيرة وزيادة الحد الأقصى بالنسبة لها أيضاً، على غرار ما تم مع الفئتين الأخيرتين، من شأنه أن يوسع نطاق عمليات الدفع الإلكتروني، والتي تغني عن الحاجة للجوء للدفع باستخدام العملات الورقية وما قد يحمله من مخاطر لانتقال العدوى. كما أن الاعتماد على الدفع الإلكتروني من مميزاته أنه يقلل من حجم المسحوبات النقدية والتي قد تتم بشكل مكثف في فترة الأزمة نتيجة للشعور بالقلق من نقص النقود. وهو الأمر الذي قد يؤدي إلى ضغوط على السيولة المتاحة بالبنوك. وكذلك، فإن الاعتماد على الدفع الإلكتروني يقلل من حجم المصاعب اللوجستية التي قد تصاحب عمليات نقل الأموال من البنك المركزي إلى البنوك، ومن البنوك إلى فروعها، في ظل الظروف الحالية. سادساً: الاهتمام بوضع وتطوير مجموعة من البرامج والمبادرات الموجهة بصفة خاصة لدعم المرأة في مواجهة التداعيات السلبية لأزمة فيروس كورونا، بصفتها الأشد تضرراً من ارتفاع معدلات البطالة الناجمة عن تداعيات الأزمة، والأكثر إقصاءً من النظام المالي الرسمي أيضاً، وذلك مقارنة بالرجل. ويجب أن تركز تلك المبادرات بشكل رئيسي على زيادة معدلات الإدماج المالي للمرأة وتحسين إمكانيات حصولهن على التمويل، وبخاصة أكثرهن فقراً وضعفاً وتهميشاً، ليتمكن من مواجهة التداعيات السلبية للأزمة بشكل أفضل. فلا بد من ابتكار منتجات وخدمات مالية متنوعة تناسب احتياجات المرأة مع التركيز على الخدمات المالية الرقمية، وبخاصة تلك التي يمكن أن تتاح من خلال الهاتف المحمول، والتي تساعد في التغلب على كل من عقبة البعد المكاني للمؤسسات المالية الرسمية، وكذا القيود التي قد تفرضها بعض القيم الاجتماعية السائدة على حركة النساء، كما تساعد أيضاً في التغلب على مشكلة ارتفاع تكلفة الخدمات المالية.

كذلك، يستلزم الأمر العمل على إيجاد قنوات تسويق أو توزيع، وممارسات لتقديم الخدمة حساسة للنوع الاجتماعي تلبى احتياجات المرأة وتتماشى مع ظروفها، إلى جانب التركيز على أنشطة التوعية التي

<sup>77</sup> البنك المركزي المصري، "كتاب دوري بتاريخ 20 مارس 2020 إلحاقاً للتعليمات الصادرة بشأن التدابير الاحترازية لمواجهة آثار فيروس كورونا"، 20 مارس 2020، على موقع:

<https://www.cbe.org.eg/ar/Pages/HighlightsPages/-الحاقا-للتعليمات-الصادرة-بشان-التدابير-الاحترازية-لمواجهة-آثار-فيروس-كورونا.aspx>

تستهدف المرأة بشكل خاص. ويمكن أن يتم ذلك بالتعاون في هذا الصدد مع المجلس القومي للمرأة لما له من خبرات في ذلك المجال. هذا بالإضافة إلى ضرورة العمل على تغيير متطلبات الضمانات بالشكل الذي ييسر من عملية حصول النساء على القروض، وبحيث يتم، على سبيل المثال، التوسع في الاعتماد على آلية الضمان الجماعي في برامج التمويل الممنوح للنساء، وكذا توسيع نطاق مواصفات الضامن لهن بحيث لا تقتصر على العاملين بالجهاز الحكومي، والاكتفاء بضمانة شركة ضمان مخاطر الائتمان بالنسبة للعمليات اللاتي تتوافر لديهن شروط الجدارة الائتمانية.<sup>78</sup>

سابعاً: توجيه المزيد من الدعم لمؤسسات التمويل متناهي الصغر، وذلك حتى تتمكن من الاستمرار في لعب الدور المنوط بها في تقديم التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتناهية الصغر لتتمكن هي الأخرى من الاستمرار في مزاوله نشاطها. فجدير بالذكر أن أزمة تفشى فيروس كورونا، وما صاحبها من إجراءات متعلقة بتأجيل أقساط بعض القروض أو إعادة هيكلتها أو حتى شطبها، قد أثرت سلباً بشكل كبير على خطط عام 2020 الخاصة بالشركات والجمعيات التي تعمل في مجال تقديم التمويل متناهي الصغر. كما أنه من المتوقع أن تستمر تلك التأثيرات السلبية مع تفشى الفيروس مرة أخرى وبدء الموجة الثانية من انتشاره. وهو الأمر الذي يستلزم مساندة تلك المؤسسات بشكل أكبر حتى لا تتعرض لضغوط مالية أو لمخاطر التعثر.

ثامناً: التوسع بشكل أكبر في استخدام أجهزة الدفع اللائحسية وإصدار البطاقات المصرفية التي تدعم هذه الخاصية. فالبطاقة اللائحسية يتم استخدامها عن طريق تمرير البطاقة أمام ماكينات الصراف الآلي وإتمام المعاملة المالية دون إدخال الرقم السري، أو تمريرها أمام نقطة البيع وإتمام عملية الدفع. ومثل تلك الخاصية تعد مهمة للغاية للحفاظ على صحة المواطنين في ظل انتشار فيروس كورونا المستجد وبدء الموجة الثانية من انتشاره، حيث تقلل من فرص العدوى الناجمة عن التلامس مع البطاقات المصرفية العادية أو اللائحسية. ومن ثم، ينبغي التوسع في إصدار تلك البطاقات، وتشجيع الأفراد على استبدال بطاقتهم العادية أو اللائحسية بأخرى لائحسية، وكذا تشجيع المؤسسات على امتلاك الأجهزة التي تدعم تلك الخاصية من خلال تقديم الحوافز الملائمة لهم، هذا بالإضافة إلى رفع الحد الأقصى المسموح للتعامل بتلك البطاقات دون إدخال الرقم السري حيث أن قيمة الحد الأقصى المتبع حالياً هو 300 جنيهاً مصرياً فقط.

<sup>78</sup> سلوى العنتري ومنى عزت، مرجع سبق ذكره، ص12.

وأخيراً، فإنه ينبغي الاستعداد من الآن لمرحلة ما بعد التعافي، ووضع خطة واضحة للتعافي الاقتصادي ومرحلة ما بعده. فلا بد من البدء فوراً بالاستعداد والتهيؤ لذلك الوقت الذي سوف يتم فيه إلغاء القيود المفروضة على الحركة والسفر، وتدفق الاستثمارات الأجنبية، وعودة كل من حركة السياحة والتجارة لحركتهما الطبيعية. ففي أفريقيا، وبعد انحسار فيروس الإيبولا أقبلت الشركات - وبخاصة الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر منها- على الاقتراض لتعويض ما فاتها ولإنعاش أنشطتها الاقتصادية. فجدير بالذكر في ذلك المجال أن أهمية الخدمات المالية لا تنحصر فقط في مساعدتها للأشخاص على مواجهة وتخطى الأزمات المالية المختلفة، ولكن تمتد لتشمل أيضاً قدرتها على مساعدتهم في إنعاش وتحسين أوضاعهم الاقتصادية واستعادة رفاهتهم بعد تخطى الأزمة.

## خاتمة

أسفر تفشى فيروس كورونا المستجد في البلدان المختلفة عن مجموعة واسعة من التداعيات الاقتصادية السلبية. ويأتي على رأس تلك التداعيات انخفاض معدلات الإنتاج والاستثمار، وتراجع معدلات النمو الاقتصادي والتجارة العالمية، وتزايد معدلات الفقر والبطالة. ولم تكن مصر بمنأى هي الأخرى عن تلك التداعيات. فلقد طالت آثار الأزمة وتداعياتها العديد من الجوانب الاقتصادية في مصر، حيث تأثرت قطاعات السياحة والطيران والتجارة وبعض القطاعات الصناعية تأثراً سلبياً من جراء تلك الأزمة، كما انخفضت الصادرات وتراجعت كل من إيرادات قناة السويس وتحويلات العاملين بالخارج...إلخ.

ويستلزم الأمر لتخطي تلك الأزمة تضافر مختلف الجهود والاعتماد على توليفة مناسبة من السياسات المالية والنقدية، وغيرهما من السياسات والإجراءات للخروج بالاقتصاد من الأزمة سريعاً وبأقل قدر من الخسائر. ويمكن أن يلعب الشمول المالي دوراً هاماً في مواجهة التداعيات السلبية الناتجة عن تفشى فيروس كورونا المستجد، وذلك لما له من آثار إيجابية متعددة في الظروف الطبيعية بصفة عامة، وفي أوقات الأزمات بصفة خاصة. فالتوسع في الشمول المالي يمكن من الاستغناء عن التعامل بالعملات الورقية وما قد تحمله من مخاطر لنقل العدوى. كما أن النفاذ إلى الخدمات المالية -من خدمات دفع وادخار وائتمان وتأمين- يزيد من مرونة وقدرة الأفراد على مواجهة الصدمات ويمكنهم من الحفاظ على مستويات مستقرة من الاستهلاك في ظل الأزمات، كما يحفز النشاط الاقتصادي ويساعد على تعافي مؤسسات الأعمال بشكل أسرع. كذلك، يمكن للشمول المالي أن يحسن من معدلات النمو، ويخفض من معدلات الفقر، ويعزز من درجات الاستقرار المالي.

وإيماناً من الحكومة المصرية بأهمية الدور الذي يمكن أن يلعبه الشمول المالي في مواجهة التداعيات السلبية لأزمة تفشى فيروس كورونا المستجد، قامت ببذل العديد من الجهود وكذا اتخاذ العديد من الإجراءات اللازمة لدفع الشمول المالي. إلا أن الأمر يستلزم بذل المزيد من الجهود في ذلك المجال لتشجيع المؤسسات المالية على الاستمرار في منح الائتمان للأفراد والشركات، بل والتوسع فيه بشكل أكبر، وعلى نحو سريع، وكذا تسهيل عملية فتح الحسابات المصرفية العادية، وإعادة النظر في أحجام الإيداعات اللازمة لفتح الحسابات المصرفية، إلى جانب توسيع نطاق الخدمات المالية التي يمكن تقديمها بشكل إلكتروني أو عبر الهاتف، ورفع الحدود القصوى المفروضة على عمليات الدفع الإلكتروني عبر التليفون المحمول، بالإضافة إلى توجيه المزيد من الدعم لمؤسسات التمويل متناهي الصغر، والتوسع بشكل أكبر في استخدام أجهزة الدفع اللائقلمسية.

## المراجع

## أولاً: مراجع باللغة العربية

- أحمد، خالد إبراهيم سيد ومحمد السيد راضي، "الشمول المالي وعلاقته بالتنمية البشرية ومعدلات الفقر في مصر"، مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الرابع، ديسمبر 2018.
- البنك المركزي المصري، "كتاب دوري بتاريخ 6 أبريل 2017 بشأن الأسبوع العربي للشمول المالي"، 6 أبريل 2017.
- البنك المركزي المصري، "كتاب دوري بتاريخ 15 مارس 2020 بشأن التدابير الاحترازية الواجب اتخاذها لمواجهة آثار فيروس كورونا"، 15 مارس 2022.
- البنك المركزي المصري، "كتاب دوري بتاريخ 16 مارس 2020 بشأن مبادرة العملاء غير المنتظمين من الأفراد الطبيعيين"، 16 مارس 2020، على موقع:
- البنك المركزي المصري، "كتاب دوري بتاريخ 16 مارس 2020 إحقاقاً للتعليمات الصادرة بشأن التدابير الاحترازية الواجب اتخاذها لمواجهة آثار فيروس كورونا"، 16 مارس 2020.
- البنك المركزي المصري، "اجتماع طارئ للجنة السياسة النقدية بتاريخ 16 مارس 2020"، 16 مارس 2020.
- البنك المركزي المصري، "كتاب دوري بتاريخ 20 مارس 2020 إحقاقاً للتعليمات الصادرة بشأن التدابير الاحترازية لمواجهة آثار فيروس كورونا"، 20 مارس 2020.
- البنك المركزي المصري، "كتاب دوري بتاريخ 29 مارس 2020 بشأن وضع حدود قصوى لعمليات السحب والإيداع النقدي في إطار التدابير الاحترازية المتخذة لمواجهة فيروس كورونا"، 29 مارس 2020.
- البنك المركزي المصري، "كتاب دوري بتاريخ 22 أبريل 2020 بشأن تعديل الحدود القصوى لعمليات السحب والإيداع النقدي الصادرة بتاريخ 29 مارس 2020"، 22 أبريل 2020.
- البنك المركزي المصري، "كتاب دوري بتاريخ 21 يونيو 2020 بشأن مد فترة إعفاء التحويلات المحلية بالجنبة المصري من العمولات والمصرفيات حتى 15 سبتمبر 2020" 21 يونيو 2020.
- البنك المركزي المصري، "تعليمات وإجراءات البنك المركزي للحد من آثار فيروس كورونا المستجد"، يونيو 2020.
- البنك المركزي المصري، "كتاب دوري بتاريخ 15 سبتمبر 2020 بشأن العمولات والرسوم على الخدمات المصرفية"، 15 سبتمبر 2020.
- البنك المركزي المصري، "كتاب دوري بتاريخ 28 ديسمبر 2020 بشأن مد فترة الإعفاء من العمولات والرسوم على الخدمات"، 28 ديسمبر 2020.
- الجهاز المركزي للتعبة العامة والإحصاء، "النشرة المعلوماتية"، جمهورية مصر العربية، أعداد متفرقة.
- العنترى، سلوى ومنى عزت، الشمول المالي وزيادة فرص العمل اللائق للنساء"، مؤسسة المرأة الجديدة، 2020.
- الهيئة العامة للرقابة المالية، "كتاب دوري رقم 3 لسنة 2020 بتاريخ 2020/3/17 بشأن التدابير الاحترازية لمواجهة مخاطر انتشار فيروس كورونا على سلامة واستقرار نشاط التمويل متناهي الصغر"، جمهورية مصر العربية، 17 مارس 2020.
- الهيئة العامة للرقابة المالية، "تقرير الربع الثاني من عام 2020 عن نشاط التمويل متناهي الصغر"، جمهورية مصر العربية، 30 يونيو 2020.
- بدر، أسامة محمد، "أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي وتخفيف حدة الفقر (حالة مصر)"، المؤتمر العلمي الثالث لكلية التجارة، جامعة طنطا، "التنمية المستدامة والشمول المالي: الرؤى والآثار والتداعيات"، 15 أبريل 2019.

- عاشور، أحمد، "وزيرة التخطيط تلقى بيان خطة التنمية المستدامة أمام النواب"، جريدة المال، 21 أبريل 2020.
- مركز تحديث الصناعة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، "تأثير جائحة كورونا على القطاع الصناعي في مصر"، سلسلة مؤشرات قطاع الصناعة، الإصدار الأول، أغسطس 2020.
- وزارة المالية، "البيان المالي عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2021/2020"، جمهورية مصر العربية، يونيو 2020.
- وزارة المالية، "التقرير المالي الشهري"، جمهورية مصر العربية، أعداد متفرقة.

## ثانياً: مراجع باللغة الأجنبية

- Baldwin. Richard and Beatrice Weder di Mauro. "Economics in the time of COVID-19". Center of Economic Policy Research. CEPR Press. 2020.
- Baldwin. Richard and Eiichi Tomiura. "Thinking ahead about the trade impact of COVID-10". in Baldwin R. and Weder di Mauro. B. (ed.) "Economics in the time of COVID-19". CEPR Press. 2020.
- Beck. Thorsten. "Finance in the times of Coronavirus". in Baldwin R. and Weder di Mauro. B. (ed.) "Economics in the time of COVID-19". CEPR Press. 2020.
- Cecchetti. Stephen and Kermit Schoenholtz. "Contagion: Bank runs and COVID-19". in Baldwin R. and Weder di Mauro. B. (ed.) "Economics in the time of COVID-19". CEPR Press. 2020.
- Cull. Robert. Tilman Ehrbeck. and Nina Holle. "Financial Inclusion and Development: Recent Impact Evidence". CGAP Focus Note 92. Consultative Group to Assist the Poor. April 2014.
- Demirguc-Kunt. Asli. Leora Klapper. Dorothe Singer. and Peter Van Oudheusden. "The Global Findex Database 2014: Measuring Financial Inclusion around the World". Policy Research Working Paper 7255. The World Bank. 2014.
- El-Baz. Heba. "Financial inclusion in Egypt: Challenges and recommendations". L'Egypte Contemporaine. Société Égyptienne D'économie Politique. de Statistique. et de Législation. Issue 538. April 2020.
- El-Zoghbi. Mayada. Nadine Chehade. Peter McConaghy. and Matthew Soursourian. "The Role of Financial Services in Humanitarian Crises". Access to Finance FORUM Reports. . CGAP. SPF and World Bank Group. No. 12. April 2017.
- Global partnership for financial inclusion (GPII). "Financial inclusion action plan". 2017.
- Han. Rui and Martin Melecky. "Financial inclusion for stability: Access to bank deposits and the deposit growth during the global financial crisis". MPRA Papers. No. 48338. March 2013.
- Hannig. Alfred and Stefan Jansen. "Financial inclusion and financial stability: Current policy issues". ADBI Working Paper. No.259. 2010.
- Honohan. Patrick. "Financial development. growth and poverty: how close are the links?". World Bank Group Working Paper. WPS3203. 2003
- International Air Transport Association (IATA). "COVID-19 initial Impact assessment of the novel Coronavirus". IATA Economics. February 20. 2020.
- International Labour Organization (ILO). "International definitions and prospects of underemployment statistics". November 1. 1999.
- International Labour Organization (ILO). "The working poor or how a job is no guarantee of decent living conditions". ILOSTAT Spotlight on Work Statistics. N.6. April 2019.
- International Labour Organization (ILO). "COVID-19 and the world of work: Impact and policy responses". ILO Monitor. N.1. March 18. 2020.
- International Labour Organization (ILO). "COVID-19 and the world of work. Fifth edition. Updated estimates and analysis". ILO Monitor. June 30. 2020.
- International Monetary Fund (IMF). "The great lockdown" in "World Economic Outlook". April 2020.
- International Monetary Fund (IMF). "A crisis like no other. an uncertain recovery". in "World Economic Outlook Update". June 2020.
- Kasradze. Tea. "Challenges facing financial inclusion due to the COVID-19 Pandemic". European Journal of Marketing and Economics. Vol. 3. Issue 2. May-August 2020.
- Khan. Shri. "Financial inclusion and financial stability: Are they two sides of the same coin?". BIS central bankers' speeches. November 4. 2011
- McKibbin. Warwick and Roshen Fernando. "The economic impact of COVID-19". in Baldwin R. and Weder di Mauro. B. (ed.) "Economics in the time of COVID-19". CEPR Press. 2020.

- Mehrotra. Aaron and James Yetman. “Financial inclusion – issues for central banks”. *BIS Quarterly Review*. March 2015.
- Morgan. Peter and Victor Pontines. “Financial stability and financial inclusion”. *ADB Working Paper Series*. No.488. 2014.
- Noggle. Eric. “Can financial inclusion moderate impacts of coronavirus”. Center for Financial Inclusion. March 20, 2020.
- Organization for Economic Co-operation and Development (OECD). “Coronavirus: The world economy at risk”. *OECD Interim Economic Assessment*. March 2, 2020.
- Organization for Economic Co-operation and Development (OECD). “*OECD Economic Outlook*”. Volume 2020. Issue 1. N.107. OECD Publishing. Paris. June 30, 2020.
- Ozili. Peterson K.. “Financial inclusion and Fintech during COVID-19 crisis: Policy solutions”. *SSRN Electronical Journal*. July 2020.
- Park. Cyn-Young and Rogelio Mercado. “Financial inclusion. poverty. and income inequality in Developing Asia”. *ADB Economics Working paper series* 426. 2015.
- Poonitirakul. Porntida. Charlotte Brown. Ilan Noy. Erica Seville and John Vargo. “The role of commercial insurance in post-disaster recovery: Quantitative evidence from the 2011 Christchurch earthquake”. *SEF WORKING PAPER* 01/2016. School of Economics and Finance. Victoria Business School. Wellington. New Zealand. February 2016.
- Rehfishch. Michael. “Coronavirus: How it impacts the financial services sector”. *Knowis*. March 25, 2020.
- Sahay. Ratna. Martin Cihak. Papa N’Diaye. Adolfo Barajas. Srobona Mitra. Annette Kyobe. Yen Mooi and Seyed Yousefi. “Financial inclusion: Can it meet multiple macroeconomic goals?”. *IMF Staff Discussion Note*. SDN/15/17. 2015.
- Sethi. Dinabandhu and Debashis Acharya. “Financial inclusion and economic growth linkage: some cross country evidence”. *Journal of Financial Economic Policy*. June 2018.
- The Federation of Egyptian Banks. The Federation of Egyptian Industries. Center for International Private Enterprise (CIPE). Thebes Consultancy. “*Facilitating bank account transactions: A step towards financial inclusion*”. 2017.
- The World Bank. “*The Global Findex Database 2017*”. 2017.
- The World Bank. “Pandemic. recession: The global economy in crisis”. in “*Global Economic Prospects*”. June 2020.
- The World Bank. “*Projected poverty impacts of COVID*”. June 8, 2020.
- United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD). “The coronavirus shock: a story of another global crisis foretold”. *Trade and Development Report Update*. March 9, 2020.
- Weder di Mauro. Beatrice. “Macroeconomics of the flu”. in Baldwin R. and Weder di Mauro. B. (ed.) “*Economics in the time of COVID-19*”. CEPR Press. 2020.
- Yoshino. N. and P. J. Morgan. “Financial inclusion. financial stability and income inequality: Introduction” *The Singapore Economic Review* 63(1). 2018
- Zulfıqar. Kalsoom. Muhammad Chaudhary and Aribah Aslam. “Financial inclusion and its implications for inclusive growth in Pakistan”. *Pakistan Economic and Social Review* 54(2). 2016.

### ثالثاً: مواقع الإنترنت

- [WWW.bis.org](http://WWW.bis.org)
- [WWW.cbe.org.eg](http://WWW.cbe.org.eg)
- [WWW.centerforfinancialinclusion.org](http://WWW.centerforfinancialinclusion.org)
- [WWW.findevgateway.org](http://WWW.findevgateway.org)
- [WWW.cgap.org](http://WWW.cgap.org)
- [WWW.cipe-arabia.org](http://WWW.cipe-arabia.org)
- [WWW.globalfindex.worldbank.org](http://WWW.globalfindex.worldbank.org)
- [WWW.gpfi.org](http://WWW.gpfi.org)
- [WWW.iata.org](http://WWW.iata.org)
- [WWW.ilo.org](http://WWW.ilo.org)
- [WWW.imf.org](http://WWW.imf.org)
- [WWW.knowis.com](http://WWW.knowis.com)
- [WWW.mof.gov.eg](http://WWW.mof.gov.eg)
- [WWW.mped.gov.eg](http://WWW.mped.gov.eg)
- [WWW.researchgate.net](http://WWW.researchgate.net)
- [WWW.pu.edu.pk](http://WWW.pu.edu.pk)
- [WWW.worldbank.org](http://WWW.worldbank.org)
- [WWW.worldscientific.com](http://WWW.worldscientific.com)